

نظرات فيما عدُّ من أخطاء الخاصّة في كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن) للناقد عباس أبي السعود

م.د- وسام غالي كاطع

المديرية العامّة لتربية واسط

ملخص البحث:

بعد أن انتشرت العربية في الأصقاع البعيدة عن مواطنها، فشا اللحن، وانحرفت بعض السنة العامّة والخاصّة، ولذا انبرى كثير من اللغويين والنقاد إلى تحقيق هدفٍ سامٍ، هو محاربة ذلك الانحراف والفساد الذي حلّ بلغتهم، وسدّ ثغرات الخلل الذي أصابها، وتصحيح ما شاع فيها من أخطاء لغوية، وتقويم ما اعوجَّ من أسنتهم، فنتج عن ذلك ثروة لغوية عظيمة، ساهمت في تنقية اللغة من كثير من التشويهاات التي لا يستها، غير أنّ فريقاً من هؤلاء تشدّد، أو تعجّل - بدافع الغيرة على اللغة- في تخطئة بعض الصحيح الفصيح، وما يمكن أن يكون له وجه من الصحة في الاستعمال لو تحقّقوا منه جيّداً، وتأمّلوا فيه، وجاء تشدّدهم أو تعجلهم هذا انتصاراً للأفصح من دون الفصيح، أو الأقلّ فصاحة، وذلك مُجافٍ لما سمحت به اللغة، إذ قال ابن جنّي: "ليس ينبغي أن يُطلق على شيءٍ له وجهٌ من العربيّة قائمٌ - وإن كان غيرهُ أقوى منه- أنّه غلطٌ" (المحتسب: 236/1). وانطلاقاً من ذلك تعقبنا ما جاء في كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن) للناقد عباس أبي السعود، من تصحيحات لغوية، ورَدّت في باب (في بعض أخطاء الخاصّة)، بهدف تصحيح ما خطأه هذا الناقد، مع أنّ له وجهاً من وجوه الاستعمال الفصيح في اللغة.

الكلمات المفتاحية: الناقد أبو السعود، كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن)، الاستعمالات اللغوية المصحّحة.

Looks at what was considered special errors in the book (Suns of Irfan in the Language of the Qur'an) by the critic Abbas Abi Al –
saud

M.D. Wissam Ghali Gatea

General Directorate of Education Wasit

wissamghali79@gmail.com

Abstract

After Arabic language spread in areas far away from its homeland, the melody spread, and some of the public and private languages deviated. So many linguists and critics set out to achieve a supreme goal which is to fight that deviation and corruption that has befallen on their language, to fill the gaps of the defect that afflicted it, to correct the linguistic errors that spread in it, and to adjust what inflected in their languages, which resulted in a great linguistic richness that contributed to purify the language from many distortions that accompanied it. However, a group of these linguists were adamant, or hastened, out of passion over the language, to mistaken some of the correct and eloquent forms, and what can have a side of correctness in its use if they verify it well and thought about it. Their strictness or urgency came as a victory for the most eloquent without the eloquent, or the less eloquent, and that is contrary to what the language allows. As Ibn Jinni said: “Something should not be called a mistake if it has a side of Arabic existing within it, even if other forms are stronger than it” (Al-Muhtasib: 1/236). Based on that, we traced the linguistic corrections that came in the book (Suns of Knowledge in the Language of

the Qur'an) by the critic Abbas Abi Al-Sa'ud, which were received in the chapter (On Some of the Errors of Prominent People), with the aim of correcting what this critic erred, even though it has an aspect of eloquent usage within the language.

Key words: the critic Abbas Abu Al-Sa'ud, book (Suns of Knowledge in the Language of the Qur'an), Corrected linguistic usages.

المقدمة:

يُعدُّ الأستاذ عباس أبو السعود عالم من علماء اللّغة المحدثين، وناقد من نقّادها المُحَنِّكين، الذين كان لهم الفضل الكبير في الحفاظ على سلامة اللّغة، وتنقيتها من كلّ ما شابها من فساد وانحراف، سائرين على خُطأ أسلافهم من اللغويين والنقّاد القدماء والمتأخرين، التحق بكلية دار العلوم، وتخرّج فيها، وعمل بالتربية والتعليم، وقد كان له باعٌ طويل في اللّغة، واهتمام أكبر بمجال التصحيح اللغوي، وإصلاح ما شاع على ألسنة العوامّ والخواصّ من الناس، أثنى عليه بعض العلماء، ومنهم الأستاذ محمود تيمور، الذي قال فيه: "شبّ الأستاذ عباس أبو السعود يروض نفسه على حمل أمانة العلم في جانب من أعزّ جوانبه، وهو اللّغة، فأحسن أداء الأمانة إلى الناشئة تعليمًا وتلقيًا، ثمّ واصل عمله يؤدّيها إلى معلميهم تعهدًا وإشرافًا، ولم يقف به حسّه الدقيق نحو هذه الأمانة الغالية عند تلك الحدود، وإنما أبت له نفسه أن يستأثر بما وعي صدره من ضروب المعرفة في فنّه، وما أهدى إليه كدّ السنين الطوال في هذا الفن من تحقيق وإفادة، فوقف على القمة ينفذ جعبته التي احتوت نتاج الحرث والبحث، والاستزادة والتقويم، ليهتدي المثقفون بما اهتدى إليه، وهو في هذا يملكه الخلق العلمي المتين، وتتجلى فيه نزعة الاشتراكية الرفيعة، تلك التي تملي على العلماء ألاّ يرضوا بما حصلوا، وألاّ ينفردوا بما عرفوا، وأن يلتمسوا إلى نفع الناس بعلمهم كلّ سبيل" (مقدمة أزاهير الفصحى: 6). له مجموعة من الآثار العلمية المهمّة، التي أثرت المكتبة العربية، ومنها (أزاهير الفصحى في دقائق اللّغة)، و(الفصل في ألوان الجموع)، و(شموس العرفان بلغة القرآن)، الذي هو محور دراستنا.

ويعدُّ كتابه (شموس العرفان بلغة القرآن) من الكتب المهمّة، التي أسهمت في معالجة قضايا اللحن اللغوي في العصر الحديث، وقد أقامه الناقد على أربعة أبواب، تتقدّمها مقدّمة بليغة، تدلّ على حدّقه وبراعته في اللغة، امتازت بجزالة ألفاظها، وحلاوة معانيها، بينَ فيها أسباب ظهور النقد اللغوي، وهي الأسباب نفسها التي حملته على تأليف هذا الكتاب، وذكر أنّه قصره على إصلاح أخطاء بعض الخاصّة، وأنّه أيد ما ذهب إليه بالقرآن، والحديث، وما وقع عليه من الآثار الأدبية، التي خلفها من يوثق بهم من الشعراء والكاتبين، ثمّ رفع من شأن كتابه بقوله: "ونشر هذا الكتاب يقرب إلى شدة اللغة والأدب ما لا يمكنهم الوقوف عليه إلّا بعد تنقيب ومعاناة في مراجع اللغة، التي قد تستوعب المادة الواحدة منها الصفحات" (مقدمة شمس العرفان: 6)، خاتماً تلك المقدمة ببيان رغبته في تحقيق غايته المرجوة، وهي تحقيق رغبات المنشئين، وتبصيرهم بما ندّ عن أذهانهم، وفتح أبواب البحث والفحص أمامهم؛ ليسلكوا سبل السداد. وأمّا عن أبواب الكتاب، فقد وسم الباب الأول بـ (في أخطاء بعض الخاصّة)، ضمّ طائفة من الألفاظ والتعابير، جرت على السنة خاصّة الناس، أو أسلات أقلامهم، رأى أبو السعود أنّها لا تسائر قوانين الفصحى، وسمّى الباب الثاني: فيما بين بعض الألفاظ المتقاربة من الفروق، اشتمل على بعض الألفاظ والعبارات، التي تشابهت في المبنى، واختلفت في المعنى، حاول الناقد التفرقة بينها، وإزالة الالتباس على الدارسين، وجعل الباب الثالث: في بعض ما يؤخذ على مؤلف القاموس وصاحب هامشه وبعض العلماء، ذكر فيه بعض ما أخذه على صاحب القاموس، وعلى الهرويني محقق هذا المعجم، وعلى بعض العلماء، وأمّا الباب الرابع، فقد جعله في ألفاظ لها أكثر من معنى بيد أنّ بعض الخاصّة يقصرونها على معانيها المشهورة، ذكر فيه طائفة من الألفاظ التي لها أكثر من معنى، غير أنّ بعض المتقنين يكتفون بمعنى واحدٍ مشهورٍ.

وعلى الرغم ممّا تمتّع به الناقد عباس أبو السعود من ثقافة لغوية عالية، وشخصيّة نقدية فذة، وقع فيما وقع فيه غيره من النقاد، من إصدار بعض الأحكام المتخبّطة، ولذا كانت لنا نظرات ومواقف، على بعض ما عدّه من أخطاء الخاصّة، فقد سلطنا الضوء على الباب الأول من كتابه (شموس العرفان بلغة القرآن)، الذي قصره على إصلاح أخطاء بعض الخاصّة، وخصّصناه بالدراسة؛ لما وجدناه فيه من ألفاظ وأساليب اتّضح لنا أنّ أبا السعود قد تعجّل الحكم فيها، فرماها بالخطأ، وهي صحيحة فصيحة، تسمّح بها اللغة، فعمدنا إلى إثبات صحّة هذه الألفاظ والأساليب وفصاحتها؛ لأنّها ممّا تحدّثت به العرب، ولربّما جاءت أحكامه هذه تشدّدًا منه، وانتصارًا للأفصح من دون

الفصيح، والأقلّ فصاحة، وعدم مجارة التطوّر اللغوي، أو لتعجّله (تسرّعه) في إصدار هذه الأحكام قبل استقصائه جميع ما تحدّثت به العرب، ممّا ورد في كتب اللغة، والأدب (شعرًا ونثرًا)، وكتب الحديث، والتفسير، والبلاغة، وغيرها.

وما سجّله على النّاقِد من مواقف ومآخذ، لن تُقلّ من شأنه، ولا من منزلته العلميّة والتّقديّة بين أقرانه المعاصرين، لكن هذا سبيل النهج العلمي وموّداه، فمهما عظمت منزلة المرء، لم يسلم من الوقوع في الأخطاء والهفوات، وإن كان راسخ القدم، طويل الباع فيما يبحث، والشهرة لا تعني العصمة، ذلك مصداق لقول الشيخ مصطفى الغلاييني: "فالإنسان معرّضٌ للخطأ والصواب، وما منّا إلّا من رَدَّ ورُدُّ عليه" (نظرات في اللغة والأدب: 201)، وقد صرّح الأستاذ محمود تيمور بأنّ نقد الأستاذ أبي السعود سيكون عرضة للنقد فيما بعد، وعليه أن يُصبّر نفسه إزاء ذلك، فقال: "ولا أكتُم عن الأستاذ المؤلّف أنّه مع شدّة غوصه على الدقائق، وفرط تحرّيه للحقائق، سوف يجد من النّقاد، وبخاصّة فيما يتعلق بنخطة الشائع من القول خلافًا في الرأي، ينقُم منه بعضًا، ويرضى عن بعض، فليصبّر نفسه على ما يستقبل من نقد، كما صبرها على ما قدّم من جهد" (مقدمة أزاهير الفصحى: 7). وتكمن أهميّة هذا البحث في إضفائه الشرعيّة على الألفاظ والأساليب التي خطّأها أبو السعود، مع أنّ لها وجهًا صحيحًا فصيحًا في اللغة، وهي:

1- أخطأ:

خطأ النّاقِد عباس أبو السعود جمع (حفيد) على (أحفاد)، وهم أبناء الأولاد، وجعل الصواب: حُفْداء؛ لأنّه صفة لمذكر عاقل على وزن (فعليل)، بمعنى (فاعل)، فقال: "ويجمعون الحفيد وهو ولد الولد على أحفاد، فيقولون: لفلان أحفاد كثيرون؛ وهذا خطأ؛ لأنّ أفعالاً لا يكون جمعاً إلّا لما يطرد فيه أفعال، كسيف، وحمل، وصلب، وباب، والصواب: أن يجمع على حفداء، ككرماء وظرفاء؛ لأنّ صفة لمذكر عاقل على وزن فعيل بمعنى فاعل"⁽¹⁾، ونكر أنّ الحافد يُجمع على (حفّدة)، فقال: "أما الحافد فيُجمع على حفّدة، كساحر وسحرة...ويُجمع أيضًا على حُفْداء، كقارئ وقُرّاء؛ لأنّه وصف على فاعل، وكذلك يُجمع على حفّد، بالتحريك، كخادم وحَدَم، وعاس وعَسَس"⁽²⁾.

وما أنكره أبو السعود ليس بالبعيد؛ فمجيء (أفعال) جمعاً لـ (فعليل) موجود في اللغة، وإن لم يكن ذلك مطلقاً، وثمة نظائر لأحفاد، في جمع مفرداً بهذا الجمع، ففي التهذيب: "شريكٌ وأشراكٌ كما قالوا: يتيمٌ وأيتامٌ، ونصيرٌ وأنصارٌ"⁽³⁾، وفي التاج: "قال يونس: واحد الأشرار رجلٌ شرٌّ، مثل: زنّد

وَأَزْنَادٍ، قَالَ الْأَخْفَشُ: وَاحِدُهَا شَرِيْرٌ، وَهُوَ الرَّجُلُ ذُو الشَّرِّ مِثْلُ: يَتِيْمٌ وَأَيْتَامٌ⁽⁵⁾، وَفِيهِ أَيْضًا: "وَأَمَّا جَمْعُ بَدِيلٍ، فَهُوَ قَلِيلٌ، إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فَعِيلٌ وَأَفْعَالٌ مِنَ السَّالِمِ، إِلَّا أَحْرَفٌ، وَهِيَ شَرِيْفٌ وَأَشْرَافٌ، وَيَتِيْمٌ وَأَيْتَامٌ، وَفَنِيْقٌ وَأَفْنَاقٌ، وَبَدِيْلٌ وَأَبْدَالٌ، قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ. قُلْتُ: وَكَذَلِكَ شَهِيْدٌ وَأَشْهَادٌ"⁽⁵⁾، وَقَالَ السِّيَوِيُّ: "لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فَعِيلٌ وَجَمَعَهُ أَفْعَالٌ إِلَّا أَحْرَفَ مِنَ السَّالِمِ: شَرِيْفٌ وَأَشْرَافٌ، وَفَنِيْقٌ وَأَفْنَاقٌ، وَبَدِيْلٌ وَأَبْدَالٌ، وَهَمُ الصَّالِحُونَ، وَبِكَيْمٍ - بِمَعْنَى أَبِكُمْ - وَأَبِكَامٌ، ذَكَرَهُ فِي الْجُمُحَةِ، وَزَادَ فِي الصَّحَاحِ: بَرِيءٌ وَأَبْرَاءٌ، وَمَلِيْحٌ وَأَمْلَاحٌ، وَنَصِيْرٌ وَأَنْصَارٌ، وَزَادَ ابْنُ مَكْتُومٍ فِي تَذَكْرَتِهِ: يَتِيْمٌ وَأَيْتَامٌ، وَطَوِيٌّ وَأَطْوَاءٌ، وَنَفِيْرٌ وَأَنْفَارٌ، وَقَمِيْرٌ وَأَقْمَارٌ، وَشَرِيْرٌ وَأَشْرَارٌ، وَنَضِيْحٌ وَأَنْضَاحٌ، وَقَرِيٌّ وَأَقْرَاءٌ، وَكَمِيٌّ وَأَكْمَاءٌ، وَشَهِيْدٌ وَأَشْهَادٌ، وَأَصِيْلٌ وَأَصَالٌ، وَأَبِيْلٌ وَأَبَالٌ"⁽⁶⁾.

وقد أجاز مجمع العربية بالقاهرة جمع (حفيد) على (أحفاد)، إذ جاء في قرار لجنة الأصول: "يجري على أقلام الكتاب قولهم: الأحفاد، بمعنى أبناء الأبناء، وقد عرض بعض النقاد لذلك فأنكروا هذا الجمع، مستندين إلى أن الحفدة هو الجمع المأثور، وترى اللجنة أن الحفدة إنما هي جمع حافد، وأن الأحفاد جمع لحفيد، وكلا المفردين مأثور في اللغة، وكذلك الجمع حفدة، فأما الأحفاد، فهو جمع مألوف لـ (حفيد)، استنادًا إلى أن صيغة فعيل تُجمع على أفعال، وبناءً على ذلك تقرر اللجنة سلامة استعمال لفظ أحفاد جمعًا لحفيد، وتوضّح أن الجمع حفدة هو لحافد"⁽⁷⁾.

وبناءً على ما تقدّم، يمكن تصحيح هذا الجمع اعتمادًا على قرار مجمع اللغة القاهري؛ وكذلك استثناسًا بما ورد عن العرب من نظائر له كثيرة، ولا داعي لمجاافة ما سمحت به اللغة.

2- أَعْرَنَّا سَمْعَكَ:

الإرعاء: الاستماع، يُقال: أَرَعِنِي سَمْعَكَ، وَرَاعِنِي سَمْعَكَ، أَي: اسْتَمِعْ إِلَيَّ مَا أَقُولُ، وَأَرَعِيْتَهُ سَمْعِي، إِذَا اسْتَمَعْتُ إِلَيْهِ وَأَصْغَيْتُ، فِي السَّانِ: "فِي السَّانِ: "وَأَرَعِنِي سَمْعَكَ وَرَاعِنِي سَمْعَكَ أَي اسْتَمِعْ إِلَيَّ، وَأَرَعَى إِلَيْهِ: اسْتَمَعَ. وَأَرَعَيْتُ فَلَانًا سَمْعِي إِذَا اسْتَمَعْتُ إِلَيْ مَا يَقُولُ وَأَصْغَيْتُ إِلَيْهِ"⁽⁸⁾.

وقد جاء على ألسنة الكتاب قولهم: (أَعْرِنِي سَمْعَكَ) من الإعارة، لا من الإرعاء، فأنكر ذلك الناقد عباس أبو السعود؛ لأنّ السمع لا يُعار، إذ قال: "ويقولون: أعرنا سمعك: يعنون أمره بالإنصات إلى ما يقولون: وهذا خطأ، لأنّ السمع لا يُعار، والفصيح أن يُقال: أَرَعِنَا سَمْعَكَ، أَوْ رَاعِنَا سَمْعَكَ"⁽⁹⁾، مستندًا إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنًا﴾⁽¹⁰⁾، ويبدو أنّه تابع النقاد القدماء في ذلك، ومنهم ابن الجوزي، إذ قال في كتابه (تقويم اللسان): "وتقول: أَرَعِنِي سَمْعَكَ، وَالْعَامَّةُ تَقُولُ:

نظرات فيما عدُّ من أخطاء الخاصّة في كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن).....(17)

أعزني سمعك⁽¹¹⁾, وقال الصفدي أيضًا: "العامّة تقول: أعزني سمعك, والصواب: أرعني سمعك"⁽¹²⁾.

وقد تعقّب صلاح الدين الزعبلوي قول ابن الجوزي, فصحّ هذا الاستعمال, استنادًا إلى ما جرت به ألسنة كبار الفصحاء, فقال: "وقد ملث أول الأمر إلى الأخذ برأي ابن الجوزي, لكنّي عدتُ إلى ما دونته من كلام كبار الفصحاء, فألفيتهم يقولون: أعزني سمعك, فهذا بديع الزمان الهمداني, وقد عاش قبل ابن الجوزي بنحو قرنين كاملين, يقول في مقامته الأصفهانية: (فلْيُعزني سمعهُ ساعة), ويقول في رسالة له إلى أبي عامر: (فما يُعيرُهُم إلّا أذنًا صماء), وقد تكرّر ذلك منه, والهمداني متضلعٌ من اللغة, وله في صناعة الإنشاء نفاذ, بل هو فيها أستاذ, ولذا قل: أرعني سمعك, وأعزني سمعك, فكلاهما صحيح"⁽¹³⁾.

ونرى أنّ أبا السعود قد تعجّل الحكم في هذه المسألة؛ إذ ثبت صحّة استعمال (أعزني سمعك) من الإغارة في اللغة, فقد صحّ ابن درستويه هذا الاستعمال - على الرغم من تشدّده في اللغة - ورأى أنّه ليس بخطأ في العربية, وأنّ معناه صحيح, إذ قال: "وأما قوله: أرعني سمعك, أي اسمع منّي؛ فإنّ العامّة تقول: أعزني سمعك, من العارِيّة, وليس ذلك بخطأ في العربية, وإن كان غير ما تستعمله العرب, وله معنى صحيح"⁽¹⁴⁾, يُزاد على ذلك ويعرّزه جريان هذا الاستعمال على ألسنة كبار العلماء والفصحاء, ففي البيان والتبيين: "قال سهيل بن عبد العزيز: من ثقل عليك بنفسه, وغمك في سؤاله, فأعره أذنًا صماء, وعينًا عمياء"⁽¹⁵⁾, وفي العقد الفريد: "وتُعير الناس أذنًا صماء وعينًا عمياء"⁽¹⁶⁾, وفيه أيضًا: "دخل على الحجاج سليك بن سلكة, فقال: أصلح الله الأمير, أعزني سمعك"⁽¹⁷⁾, وفي سحر البلاغة: "أعزته أذنًا صماء وهي سماعة, وعينًا عمياء وهي بصيرة"⁽¹⁸⁾, وغيرها من كتب اللغة⁽¹⁹⁾.

3- إنسانة:

منع عباس أبو السعود قولهم: هذه الفتاة إنسانة, ولقينا إنسانة كريمة الأصل؛ لأنّ (الإنسان) اسم جنس يقع على الذكر والأنثى, فقال: "ويقولون: هذه الفتاة إنسانة, ولقينا إنسانة كريمة الأصل, والفصحيح أن يُقال لها إنسان بدون تاء؛ لأنّ هذا من الألفاظ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث, كما يقال: هذا خصم, وهذه خصم"⁽²⁰⁾.

ويمكن تصحيح ما منعه أبو السعود، اعتماداً على قول ابن السكيت في إصلاح المنطق: "يُقال للرجُل: هذا إنسانٌ، وللمرأة: هذه إنسانة"⁽²¹⁾، وتصحيح صاحب التاج لاستعمال كلمة (إنسانة)، وعدّها فصيحة، والمناطق في الصحة الاستعمال الفصيح، وإن لم يكن الأفصح، وقد اعتمد الزبيدي في تصحيح هذا الاستعمال على آراء بعض العلماء السابقين له ونقولهم، واستشهد ببعض الشعر القديم، فذكر أن العرب وإن استعملتها قليلاً، لكن القلة لا تقتضي إنكارها، وعدّها عامية، إذ قال: "وقولهم: إنسانة، بالهاء، لغة عامية، كذا قاله ابن سيده، وقال شيخنا: بل هي صحيحة وإن كانت قليلة، ونقله صاحب همع الهوامع والرّضي في شرح الحاجبيّة، ونقله الشيخ يس في حواشيه على الألفية عن الشيخ ابن هشام، فلا يُقال إنها عامية بعد تصرّيح هؤلاء الأئمة بورددها، وإن قال بعضهم: إنها قليلة، فالقلة عند بعض لا تقتضي إنكارها وأنها عامية. انتهى، فانظر هذه مع قول ابن سيده: ولا يُقال إنسانة، والعامّة تقولُه. وسُمع في شعر بعض المولدين، قيل: هو أبو منصور الثعالبي صاحب اليتيمة... إنسانة فتانة بدر الدجى منها حجل⁽²²⁾... وقد ورد في أشعار العرب قليلاً، قال كامل النقي:

إنسانة الحي أم أمانة السمّر بالنهي رقصها لحن من الوتر⁽²³⁾

قال: وحكى الصّدي، في شرح لامية العجم، أن ابن المستكفي اجتمع بالمتنبي بمصر، وروى عنه قوله:

لا عبت بالخاتم إنسانة كمثل بدر في الدجى الناجم⁽²⁴⁾

... والإنسان له خمسة معانٍ: أخذها الأئمة، قاله أبو الهيثم، وأنشد:

تمرّ بإنسانها إنسان مقلتها إنسانة في سواد الليل عطبول⁽²⁵⁾«(26).

ولصلاح الدين الزعلابي توجيه يُستأنس به في هذه المسألة، إذ ذكر أن الاسم إذا انتقل من الاسمية إلى الوصفية، جاز تأنيته؛ ولأن كلمة (إنسان) استعملت وصفاً جاز تأنيثها، فقال: "لا شك أن الأصل في الأسماء الجامدة ألا توثت تأنيث الصفات المشتقة؛ لأن الاسم يقع على الذكر والأنثى، ولكن قد يلجئك الاستعمال أن تقول: خالدٌ إنسان، فتوقع الإنسان موقع الصفة المشتقة، وتعني بهذا أنه يتصف بما يجدر أن يتسم به كل إنسان من مروءة وشهامة ونبل، وقد قال العرب: خالد أسد، فعنوا: أنه كالأسد شدة وجرأة"⁽²⁷⁾، وأردف: "فيدفعك كلُّ هذا إلى أن تقول: سعاد إنسانة،

فتصف بالجامد كما وصفوا، وتعني بذلك أنّها تتصف حقاً بما يُتصوّر أن تتطوي عليه كلّ امرأة من حنانٍ وعطفٍ ونبليّ، ولهذا وجه من العربية قائم⁽²⁸⁾. وقد أجاز محمد العدناني أيضاً هذا الاستعمال، استناداً إلى ما ذكره صاحب التاج، فقال: "وأنا من رأي صاحب التاج، من حيث جواز استعمال كلمة إنسانة؛ لأنّني أحبُّ القياس، ولا أميلُ إلى الشذوذ"⁽²⁹⁾، وعليه فكلمة (إنسانة) صحيحة فصيحة، وإنّ تخطئتها تُعدُّ تشدّداً لا مُبرّراً له، فهي وإن كانت قليلة، لكن القلّة لا تعني الخطأ.

4- تَجَوَّل:

منع الأستاذ أسعد داغر قول الكتاب: تجوّل الرّجلُ في البلاد، وجعل صوابه (جال)؛ لاختصار المعجمات على ذكر الصيغة الثانية، ففي الصحاح: "جالَ يَجُولُ جَوْلًا وَجَوْلَانًا، وكذلك اجْتالَ وانْجالَ"⁽³⁰⁾، قال داغر: "ويقولون أخذ يتجوّل في قراها، ولمكاتبتنا المتجوّل، وفي كتب اللغة: جوّل الرجل في البلاد تجوؤلاً، ولم يُسمع تجوؤلاً: طوّف، فالصواب أن يُقال: يُجوّل، ومُجوّل؛ لأنّ تجوّل لم يُنقل عن العرب"⁽³¹⁾، وتابعه في ذلك عباس أبو السعود قائلاً: "ويقولون: هذا الرّجل يتجوّل في شوارع المدينة تجوؤلاً، وتعودنا أن نبتاع صحيفة الأهرام من بائع مُتجوّل، وكلا التعبيرين خطأ، إذ لم يرد في اللغة لفظ التجوّل ولا ما اشتقّ منه، والفصح أن يُقال: جالَ الرّجلُ يَجُولُ، من باب قال جَوْلًا، وجَوْلَانًا أيضاً، وابتعنا الصحيفة من بائع جائل، أو جوال بصيغة المبالغة، أو جؤالة بتأكيد المبالغة، وهو جؤالة جوابة"⁽³²⁾، وشايهم مصطفى جواد⁽³³⁾.

على حين استدرك صبحي البصام على مصطفى جواد إنكاره لكلمة (المُتجوّل)، مستنداً إلى ورودها في كلام علماء اللغة والأدب، فقال: "المتجوّل صحيح، وهو مشتقّ من (تجوّل)، الدال على تكرار حدوث الفعل، وقد استعمل المرزوقي مصدره في شرح ديوان الحماسة، قال: ونستغني عن السعي والتجوّل معه، فتريح نفسك من الحلّ والترحال في طلبه..."⁽³⁴⁾، وإلى ذلك ذهب أيضاً مجيد الزاملي في استدراكه على أسعد داغر⁽³⁵⁾.

وقد بحث صلاح الدين الزعبلوي هذه المسألة فأجاز استعمال الفعل (تجوّل) وما اشتقّ منه، ذاكرًا أنّ نصوص اللغة ليست في المعجمات فقط، وإنّما في دواوين الشعر والأحاديث وكتب الأدب وغيرها، وأنّ (تجوّل) جارٍ في كلام الفصحاء، إذ قال: "إنّ نصوص اللغة ليست في المعاجم وحدها، بل هي في دواوين الشعر والأحاديث والأمثال وكتب الأدب وسواها أيضاً، وقد تبين بالبحث أنّ

(تجول) جارٍ في كلام الفصحاء، من ذلك قول المرزوقي في شرح ديوان الحماسة: (وتستغني عن السعي والتجول معه، فتريح نفسك من الجلِّ والنّرحال في طلبه)، وإذا ثبت (التجول) فقد ثبت فعله (تجول) واسم الفاعل منه (مُتَجَوِّلٌ)⁽³⁶⁾، وقد بيّن أنّ المعنى الذي في (تجول) لا يُعبّر عنه بـ (جال)، أو (جول)؛ فهو يدلّ على تكرار الفعل وامتداد زمن حدوثه، إذ قال: "قولك: (تجول) يدلّ على تكرار الفعل وامتداد زمن حدوثه، نحو: تعلم وترى وتأدب وتمشى وتنقل وترقب وتمهل، وهو معنى لا يُعبّر عنه (جال) ولا (جول) بتشديد الواو، فهذا يدلّ على التكرير"⁽³⁷⁾، ثمّ ذكر أنّ استعمال (جوال) أو (جوّالة) لا يُعني عن (المُتجول)، فالمتجول "هو الذي يطوف متحرّكًا متنقلًا ساعة بعد ساعة، أمّا (الجوال) أو (الجوّالة) فهو الكثير الجولان، ففي الأساس: (وجول في البلاد، وطوف، وهو جوّالة جوابية)، أي: كثير التجول والتطواف، فقولك: (البائع المتجول) هو الصحيح، وهو أدلّ على المعنى المقصود من قولك: (البائع الجوال)"⁽³⁸⁾.

وما ذهب إليه البصام والزعبلاوي والزاملبي أولى بالقبول؛ فقولك: (تجول) يدلّ على تكرار الفعل وامتداد زمن حدوثه، وهو معنى لا يُعبّر عنه (جال)، ولا (جول)؛ لأنّ (تجول) يدلّ على التكرير، وإنّ صيغة (تفعل) قياسية في (فعل) للدلالة على التكرير، وإن إهمال المعجمات لـ (تجول) لا يمنع من جوازه، جاء في قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة: "يقولون: تجول في البلاد وبائع متجول، ولم تذكر المعاجم تجول في هذا المعنى، بل تقول: جال في البلاد وجول وانجال واجتال: إذا طاف فيها، على إن إهمال المعاجم له لا يمنع من جوازه على أن يكون (تجول) بمعنى (جال) أو أكثر من الجولان، تفعل قد يجيء بمعنى (فعل) نحو (تظلم) بمعنى ظلم و(تهيب) بمعنى هاب، على ما ذكره سيبويه وجرى عليه الأئمة، كأبي حيان والسيوطي"⁽³⁹⁾، وعليه يصحّ قولك: (تجول الرجل في البلاد)، و(ابتعنا الصحيفة من بائع متجول)، كما يصحّ قولك: (جال الرجل في البلاد أو جول فيها)، و(ابتعنا الصحيفة من بائع جائل أو جوّالة).

5- حَوَّرَ - التَّحْوِيرُ:

التَّحْوِيرُ: التَّبْيِيزُ، تقول: حَوَّرْتُ الثِّيَابَ تحويرًا، أي: بَيَّضْتُهَا، ففي المصباح: "وَحَوَّرْتُ الثِّيَابَ تحويرًا بَيَّضْتُهَا وَقِيلَ لِأَصْحَابِ عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حَوَارِيُّونَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُحَوِّرُونَ الثِّيَابَ أَيْ يَبْيَضُّونَهَا... وَاحَوَّرَ الشَّيْءُ أَبْيَضَ وَرَنًا وَمَعْنَى"⁽⁴⁰⁾، وقد تقيّد أكثر النقاد بهذا المعنى، ولم يتجاوزوه، ولذا خطأ قول الكتاب: حَوَّرَ فلانٌ الكلام، بمعنى: بدّله وهذّبه وغيره على نحو ما، قال الشيخ اليازجي: "فمن تلك الألفاظ لفظة (التحوير)، التي لم يبق كاتب جريده، ولا مؤلف كتاب إلّا وردت

في كلامه مئات من المرار، يريدون بها معنى التثقيح، والتعديل، والتهديب، وما جرى هذا المجرى، وذلك في الكلام على الشروط والمعاهدات والأحكام وأشباهها، ولم تردّ هذه اللفظة في شيء من كتب اللغة بمعنى من هذه المعاني، إنّما التحوير في اللغة بمعنى التبييض⁽⁴¹⁾، وتابعه في ذلك بعض النقاد⁽⁴²⁾، وإلى ذلك ذهب أبو السعود أيضًا، إذ قال: "ويقولون: حور فلان الكلام، أو حور فيه تحويرًا، يعنون أنه بذله وهذبه على نحو ما: وهذا خطأ، إذ إنه لا يستعمل التحوير إلا في التبييض، تقول: حورت الثياب إذا بيضتها؛ ومنه قيل لأصحاب عيسى عليه السلام: الحواريون... وذلك لأنهم كانوا قصّارين، تقول قصرت الثوب قصرًا إذا بيضته، والفاعل قصّار ومثله قصرته تقصيرًا، وامرأة حوارية بالضمّ، إذا كانت بيضاء"⁽⁴³⁾.

نقول: ما خطأه أبو السعود ومن سبّقه ليس هو إلا تشدّد في قبول التطور والتجديد في معاني المفردات، وتضييق لدلالاتها؛ تمسكًا بحرفيّة ما ورد في المعجمات، ويمكن تصحيح ذلك من وجهين: الوجه الأول بالاستناد إلى إجازة مجمع اللغة العربية في القاهرة للفظتي (حور)، و(التحوير) بمعناهما الشائع، إذ جاء في قرار اللجنة: "درست اللجنة كلمة (التحوير) بمعنى التغيير في الشيء، والتعديل فيه، وترى إجازتها بصيغتها لما في لسان العرب من قولهم: حار الشيء يحور إذا تغير من حال إلى حال، على أساس تضعيف عين الفعل للتعدية - وقد قاسه المجمع - فيقال: حور الشيء تحويرًا غير فيه، وعدل، وبذلك يكون استعمال كلمة التحوير بمعنى التغيير في الشيء، والتعديل فيه استعمالًا سائغًا"⁽⁴⁴⁾.

وأما الوجه الثاني فبالاستناد إلى ما ورد للفعل (حور) من معانٍ تدلُّ على التغيير، والانتقال من حال إلى حال، ففي اللسان: "الحور: الرجوع عن الشيء إلى الشيء، حار إلى الشيء وعنه حورًا ومحارًا ومحارةً وحورًا: رجع عنه وإليه... وكلُّ شيءٍ تغيّر من حالٍ إلى حالٍ، فقد حار يحور حورًا... والحور: النقصان بعد الزيادة لأنه رجوع من حالٍ إلى حالٍ... ابن الأعرابي: فلان حور في محارة؛ قال: هكذا سمعته يفتح الحاء، يضرب مثلًا للشيء الذي لا يصلح أو كان صالحًا فسد... وهم يتحاورون أي يتراجعون الكلام. والمحاورة: مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة... والتحوير: التبييض... وأصل التحوير في اللغة من حار يحور، وهو الرجوع. والتحوير: التراجع... وإنّما سموا حواريين لأنهم كانوا يغسلون الثياب، أي: يحورونها... وقد حور الدقيق وحورته فاحور أي ابيض، وعجين محور، وهو الذي مسح وجهه بالماء حتى صفا... وحور الخبرة تحويرًا: هيأها وأدارها ليضعها في الملة... الحوراء: كية مدورة، وهي من حار يحور إذا رجع. وحوره: كواه

نظرات فيما عُدَّ من أخطاء الخاصّة في كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن).....(22)

كَيْتَةً فَأَدَارَهَا... وَالْحَائِزُ: الرَّاجِعُ مِنْ حَالٍ كَانَ عَلَيَّهَا إِلَى حَالٍ دُونَهَا... وَيُقَالُ: حَوَّرَ اللَّهُ فَلَانًا أَيْ خَبَّبَهُ وَرَجَعَهُ إِلَى النَّقْصِ⁽⁴⁵⁾. وقد نصَّ المعجم الوسيط على الدلالة الجديدة لـ (حَوَّرَ)، وعدّها مُحدّثة، إذ جاء فيه: "وَيُقَالُ حَوَّرَ اللَّهُ فَلَانًا خَبَّبَهُ وَرَجَعَهُ إِلَى النَّقْصِ وَحَوَّرَ فَلَانٌ الْكَلَامَ غَيَّرَهُ (محدّثة)"⁽⁴⁶⁾.

ويمكن قبول الدلالة المُحدّثة استنادًا إلى المجاز (الاستعارة)، وهذا ما ذهب إليه الكرملّي، إذ عاب على الشيخ اليازجي تخطئة هذا الاستعمال، فقال: "أنكر حضرة الشيخ الشيخ على الكتاب استعمال كلمة (حَوَّرَ) بمعنى: نَفَخَ وَعَدَّلَ وَهَدَّبَ، قَلْتُ: لا يحقُّ له هذا الإنكار؛ لأنَّ هذا التعبير من باب الاستعارة، وباب الاستعارة والكناية والمجاز وما ضاهاها واسع المدخل والمجال، ولا يحقُّ لأحدٍ أن يُضَيِّقَهُ، ولا أن يُغلِّقه على المتأخرين، ولم يُصرِّح الأولون بإغلاقه أو بانغلاقه بعدهم، أو بعد حين، فلماذا نقيّد نفوسنا بقيود تضرُّ ولا تنفع، وإن كان من تقدّمنا قال: غسلَ الكلامَ، فلمَ لا نقول نحن: حَوَّرَهُ، والاستعارة واحدة، والمعنى تقريبًا واحد، أمّا غسلَ الكلامَ فقد جاءت في المزهري للسيوطي العلامة الشهير واللغوي الذي لا يُجازى، وذلك في الصفحة (2)، قال عن نفسه: وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاث مئة كتاب سوى ما غسلتُهُ ورجعتُ عنه"⁽⁴⁷⁾.

وبناء على ما تقدّم يصحّ أن يُقال: حَوَّرَ فَلَانٌ في كلامه، بمعنى (غَيَّرَ)، قياسًا على ما جاء لـ (حَوَّرَ) من معاني التغيير، وإذا كان القدماء لم يذكروا تحوير الكلام، فإنهم أشاروا إلى تحوير غيره، ولا بأس أن يُعدَّ مجازًا، أو مُحدّثًا، أو مجمعياً، ما دامت المادة اللغوية تحمل هذا المعنى، ويقتضيه التقنن في التعبير⁽⁴⁸⁾.

6- سائر:

خطأ أبو السعود استعمال كلمة (سائر) بمعنى الجميع، وقصر دلالتها على الباقي، قليلاً كان أو كثيراً، فقال: "ويقولون: عاد سائر الحجاج، ونجح سائر الطلاب: يعنون جميع الحجاج، وجميع الطلاب، والصواب: أنّ كلمة سائر معناها الباقي، قليلاً كان أو كثيراً، وتستعمل غالباً للباقي الكثير"⁽⁴⁹⁾، وقد استدللَّ على صحّة ما ذهب إليه بقول النبي (ﷺ) لغيلان حين أسلم وعنده عشر نسوة: "اخْتَرْتُ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا، وَفَارِقْتُ سَائِرَهُنَّ"⁽⁵⁰⁾، وما أنشده سيبويه:

وسائره بادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعِ⁽⁵¹⁾

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ

ويبدو أنّ أبا السعود سار على ما سار عليه بعض النقاد القدماء، إذ زعم الحريري أنّ ذلك من الأوهام الفاضحة، والأغلط الواضحة، فقال: "فمن أوهامهم الفاضحة، وأغلطهم الواضحة أنهم يقولون: قدم سائر الحاج، واستوفى سائر الخراج، فيستعملون سائرًا بمعنى الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي، ومنه قيل لما يبقى في الإتياء: سُور" (52)، مستدلًا أيضًا بقول النبي (ﷺ)، وما أنشده سيبويه، المذكورين آنفًا، وتابعه في ذلك ابن هشام اللخمي (53)، والصفدي (54).

وقد رفض ابن الحنبلي ما ذهب إليه الحريري، مستندًا إلى ما ذكره ابن بري من شواهد كثيرة، وردت في مصنفات اللغة، تدلّ على مجيء كلمة (سائر) بمعنى الجميع، فقال: "وتعقّب العلامة أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسيّ فيما كتب بخطّه على هذا الكتاب، فأنشده شواهد كثيرة تدلّ على مجيء (سائر) بمعنى الجميع، كما جاء بمعنى الباقي" (55).

وفند الدكتور مجيد الزملي أيضًا ما ذهب إليه الحريري ومن تبعه، وعده وهمًا منهم، وصحّ استعمال (سائر) بمعنى الجميع؛ مستندًا إلى ورود ذلك في كتب اللغة (56)، ومنها الصحاح، إذ جاء فيه: "وسائرُ النَّاسِ جميعهم" (57)، وفي حواشي ابن بري: "قال ابن دريد في بعض أماليه: سائرُ الشيء يقع على مُعظمه وجُلّه ولا يستغرفه، ألا تراهم يقولون: جاءني سائرُ بني فلان، أي جُلهم ومعظمهم، ولك سائرُ المالِ أي مُعظمه" (58)، وفي اللسان: "وسائرُ النَّاسِ: جميعهم. وسارُ الشيء: لُغَةٌ في سائرِهِ" (59).

وقد لخص صاحب التاج ما انتهى إليه الخلاف حول دلالة (سائر) من خلال قولين: قول بمعنى (باقٍ)، وقول بمعنى (الجميع)، إذ قال: "أنّ في السائر قولين: الأول وهو قول الجمهور من أئمة اللغة وأرباب الاشتقاق أنّه بمعنى الباقي، ولا نزاع فيه بينهم، واشتقاقه من السُور وهو البقيّة، والثاني أنّه بمعنى الجميع، وقد أثبتّه جماعةٌ وصوّبوه، وإليه ذهب الجوهريّ والحواليقيّ، وحقّقه ابن بريّ في حواشي الدرّة، وأنشد عليه شواهد كثيرة وأدلة ظاهرة، وانتصر لهم الشيخ النّوّويّ في مواضع من مصنّفاته، وسبقهم إمام العربية أبو عليّ الفارسيّ، ونقله بعض عن تلميذه ابن جنيّ" (60).

ونكر محمد العدناني أنّ "اللسان، والمحيط، والتاج، ومدّ القاموس، ومتن اللغة تحيز إطلاق كلمة سائر على الباقي، وعلى الجميع، ويكثر التّاج من الأمثلة المنظومة والمنثورة، التي تثبت أنّ قولنا: سائر النَّاسِ، قد يعني جميعهم، أو بقيّتهم، أو جُلهم (مُعظمهم)" (61).

ومما تقدّم يتبيّن أنّ كلمة (سائر)، يمكن أن تأتي بمعنى الجميع، مثلما تأتي بمعنى الباقي، والسياق هو مَنْ يُحَدِّد المعنى المُراد منها.

7- التّعازي - التّهاني:

العزّاء: الصّبر، والتّعزّي: التّصبر، والتّعزّيّة: التّأسيّة لِمَنْ يُصَاب بِمَنْ يَعِزُّ عليه، وهو أن يُقال له: تَعَزَّ بِعَزَاءِ اللَّهِ، وعزاء الله هو أن تقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، ففي التهذيب: "وتقول عَزَيْتُ فَلَانًا أَعَزِيهِ تَعَزِيَةً، أَي أَسَيْتُهُ، وَضَرَبْتُ لَهُ الْأَمْسَى، وَأَمَرْتُهُ بِالْعَزَاءِ فَتَعَزَّى تَعَزُّيًا أَي تَصَبَّرَ تَصَبُّرًا. وَالْعَزَاءُ: الصَّبْرُ نَفْسَهُ عَنِ كُلِّ مَا فَقَدْتَ"⁽⁶²⁾، والتّهنيّة خلاف التعزية، جاء في اللسان: "والتّهنيّة: خِلافُ التّعزّيّة. يُقال: هَنَأَهُ بِالْأَمْرِ وَالْوِلَايَةِ هِنًا وَهَنَاءً تَهْنِئَةً وَتَهْنِيًا إِذَا قُلْتَ لَهُ لِيَهْنِكَ"⁽⁶³⁾.

وقد شاع على ألسنة الكتاب قولهم: التّهاني، في جمع (تَهْنِئَةً)، والتّعازي في جمع (تَعَزِيَةً)، فخطأ ذلك أبو السعود؛ بحجة عدم ورود هذا الجمع في اللغة، والصواب عنده أن يُجمعا جمع مؤنث سالمًا، فيقال: التّهنيّات والتّعزيّات، إذ قال: "وشاع على ألسنتهم، وأسلات أقلامهم قولهم في جمع التهنئة: التّهاني، وفي جمع التعزية التعازي، وكلا الجمعين على وزن تفاعل بكسر العين، وهذا خطأ؛ لأنّه لم يكن في اللغة جمع تكسير على هذا الوزن، والصواب أن يُجمع كلّ منهما جمع مؤنث سالمًا؛ لأنّه مختوم بالتاء، فيقال، التّهنيّات والتّعزيّات، ووزن التهنئة تَفْعَلَةٌ، ومثلها تجزئة، وتبرئة، وتشنئة، وتوطئة، وتحنة، فكما لا يُقال في جمعها: التجازي، والتباري، والتناشي، والتواطى، والتحاني، لا يجوز أن يُقال في جمع التهنئة التّهاني، ووزن التعزية تَفْعَلَةٌ أيضًا، ومثلها التبرية، والتركية، والتسمية، والتوصية، والنورية، فكما لا يُقال في جمع هذه الألفاظ: الترابي، والتراكي، والتسامي، والتواصي، والتواري، لا يجوز أن يُقال في جمع التعزية التعازي"⁽⁶⁴⁾.

وفي ذلك بحث، يمكن إجماله في جُملة نقاط، منها:

1- إذا استعملت (التّعزّيّة)، و(التّهنيّة)، كمصدرين، ففي جمعهما بحث، إذ اختلف العلماء في

جمع المصدر، فذهب فريق منهم إلى منع ذلك، وما ورد خلافه فمقصود على السماع⁽⁶⁵⁾، وقد ورد السماع بـ (تعازٍ) جمع (تعزية)، و(تهانٍ) جمع (تهنئة) في كثير من كتب اللغة، والأدب، والبلاغة، ومصنّفات القوم، ففي كتاب النوادر لأبي زيد: "قالوا تَعَزُّوَةٌ مِنْ عَزَيْتُ الرَّجُلَ عَلَى مُصِيبَتِهِ، وَتَعَازٍ، وَشَهِدْتُ تَعَازِي كَثِيرَةً غَيْرَ مَصْرُوفَةٍ لِلْبِنَاءِ"⁽⁶⁶⁾، وفي عيون الأخبار لابن قتيبة، جاء في مقدمة المؤلف: "والتهادي والعبادة والتعازي

والتهاني⁽⁶⁷⁾، وفي كتابه هذا أيضًا وضع (التهاني) عنوانًا في كتاب الإخوان، ذكر تحته جملة من التهاني المتنوعة⁽⁶⁸⁾، وللمبرد كتاب اسمه (التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا)، جاء فيه: "وقد أطلنا القول في المرثي والتعازي وما بهما من المواعظ"⁽⁶⁹⁾، وجاء في عيار الشعر لابن طباطبا: "ونعي الشباب، وذمّ الزمان، لا سيّما في القصائد التي تضمّن المدائح أو التهاني"⁽⁷⁰⁾، وفي العقد الفريد لابن عبد ربّه: "ونحن قائلون بعون الله في النوادب والمرثي، والتهاني والتعازي"⁽⁷¹⁾، وفي موضع آخر من هذا الكتاب وضع عنوانًا أسماه (تعازي الملوك)⁽⁷²⁾، وقال في كتابه الآخر (طبائع النساء): "ونحن قائلون بعون الله في النوادب، والمرثي والتعازي"⁽⁷³⁾، وذكر الأمدّي في موازنته عنوانًا اسمه (ما قاله في التوجّع من العلل والنكبات والتهاني على السلامة منها)⁽⁷⁴⁾، وجاء في نشوار المحاضرة: "وحضر الشعراء فأشدوا التهاني"⁽⁷⁵⁾، وفي الخصائص صرّح ابن جنّي بجمع (تعزية) على (تعازي)، فقال: "ومن ذلك قولك في جمع تعزية وتغزوة، جميعًا: تعازي"⁽⁷⁶⁾، وفي الأوائل للعسكري: "وكان يأتي المسجد، ويقيم صلاته فيه، ويقضي حقوق إخوانه في التهاني والتعازي"⁽⁷⁷⁾، وفي مقامات بديع الزمان الهمداني: "يا سبت الصبيان، يا كتاب التعازي، يا قرارة المخازي"⁽⁷⁸⁾، وصرّح أبو العلاء المعري أيضًا بجمع تعزية على تعازي عندما شرح بيتًا للمتنبّي تضمّن كلمة (التعازي)، فقال: "والتعازي: جمع تعزية"⁽⁷⁹⁾، وكذلك صرّح العكبري بهذا الجمع قائلًا: "الغريب التأسيّ التغزي، والتعازي جمع تعزية"⁽⁸⁰⁾، وفي مصنّعات أخرى كثيرة⁽⁸¹⁾.

وورد الجمعان في الشعر أيضًا، قال أبو تمام:

وخاف عليه بغض تلك المآثم⁽⁸²⁾

وقال عليّ في التعازي لأشعث

وقال أبو الطيب المتنبّي:

وإبائك الكرام التأسيّ⁽⁸³⁾

وإبائك الكرام التأسيّ

وقال مهيار الديلمي:

حبائب للتهاني والتبادي⁽⁸⁴⁾

نواجب في التعازي والتشاكّي

وقال أبو العلاء المعري:

أَعْرِضُوا عَن مَدَائِحِ وَتَهَانٍ فَالْمَرَاتِي أَوْلَى بِكُمْ وَالتَّعَارِي (85)

وفريق آخر ذهب إلى جواز جمع المصدر إذا اختلفت أنواعه وصفاته، كالعلوم، والأشغال وغيرهما⁽⁸⁶⁾، وقد اختلفت أنواع التهنئة، فتمّة التهنئة بالولاية، والتهنئة بالمولود، والتهنئة بالزواج، والتهنئة بالحبّ، وغيرها⁽⁸⁷⁾، فجاز على ذلك جمع (تهنئة) على (تهان).

2- استُعْمِلَت (التَّعْزِيَّةُ)، و(التَّهْنِئَةُ) اسمي مرّة، وقد صرّح بذلك الرضي في شرح الشافية، فقال: "اعلم أن بناء المرّة إمّا أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أولاً... وإن كان فيه تاء خَلِيَّتْهَا، نحو: عَزَيْتُهُ تَعْزِيَّةٌ: أي واحدة، والأكثر الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس، نحو عَزَيْتُهُ تَعْزِيَّةٌ واحدة، ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجئ ببناء الوحدة فلا بأس"⁽⁸⁸⁾، وفي تهنئة، نقول: تهنئة واحدة، ولذا جاز جمعهما؛ لافتقادهما جنسي فعليهما.

3- رفض أبو السعود جمع (تعزية) على (تعازٍ)، و(تهنئة) على (تهانٍ)؛ لأنّ ما كان على (تفعلة) من المصادر لا يُجمع على (تفاعل)، نقول: بعد أن انجذبت (التعزية) و(التهنئة) إلى الاسمية عُرِيَتْ من حدثها، أي إنّها أنزلت منزلة الأسماء، فجاز جمعها جمع الأسماء، ونظير ذلك جمع (تجربة) على (تجارب)، كما في المصباح: "وَجَرَّبْتُ الشَّيْءَ تَجْرِبًا اخْتَبَرْتُهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى وَالْإِسْمُ التَّجْرِبَةُ وَالْجَمْعُ التَّجَارِبُ"⁽⁸⁹⁾، على أنّ منهم من قال بجمعها، وهي مصدر، ففي اللسان: "وَجَرَّبَ الرَّجُلُ تَجْرِبَةً: اخْتَبَرَهُ، وَالتَّجْرِبَةُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَجْمُوعَةِ"⁽⁹⁰⁾.

4- يبدو أنّ أبا السعود قد تعجّل الحكم في هذه المسألة؛ إذ إنّهُ اتّبع القياس معيارًا للحكم في صحتها، أو خطأها، وأغفل معيار السماع الذي يُقدّم عليه، فلم يتقصّ جيّدًا، ولم يستقصّ جميع ما تحدّثت به العرب، ولذلك رفض أن يُجمع ما كان مختومًا بالتاء من المصادر على (تفاعل)، والصواب جمعه جمع مؤنث سالمًا، مع إنّ الذي ورد في السماع - كما ذُكر آنفًا - الجمع (تعازٍ)، لا (تعزيات)، و(تهانٍ)، لا (تهنئات)، وقاعدة النحاة تقول: إذا وردَ السماعُ بطل القياس، قال ابن جني: "واعلم أنّ الشيء إذا طرد في الاستعمال، وشدّ عن القياس، فلا بدّ من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه"⁽⁹¹⁾. وقال: "واعلم أنّك إذا أدّك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياسٍ غيره، فدعّ القياس عن القياس، فلا بدّ من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه"⁽⁹²⁾.

وبناء على ما تقدّم، وفي حدود بحثنا يمكن القول بصحّة جمع (تَعْرِيَة) على (تَعَاژِ)، و(تَهْنِئَة) على (تَهَانِ)، والله أعلم.

8- فُضَّلَاءُ:

جاء في جمهرة اللغة: "الفُضَّلُ: ضد النَّقْصِ، رجلٌ فَاضِلٌ، وفاضَلْتُ فلانًا ففَضَلْتُهُ، إذا ذكركمُ محاسِنَكُمَا فكنْت أكثر محاسِنَ مِنْهُ، والفَضَائِلُ، وأحدها فَضِيلَةٌ، وهي المحاسِنُ أيضًا، والفَوَاضِلُ: الأيادي الجميلة فلان كثير الفَوَاضِلِ...والأفْضَلُ: مثل الأَزْيَدِ"⁽⁹³⁾، وقد جرى على السنة الكتاب قولهم: حَضَرَ الفُضَّلَاءُ، فخطأ ذلك أبو السعود؛ لعدم ورود كلمة (فضيل) في العربية، حتّى تُجمع على (فُضَّلَاءُ)، فقال: "ويقولون: حَضَرَ الفُضَّلَاءُ، وهذا خطأ؛ لأنّ كلمة فَضِيل لم ترد في العربية حتّى تُجمع على فُضَّلَاءُ، والصَّوَابُ أن يُقال: حَضَرَ الأفاضِل جمع أَفْضَل، كما يُجمع أقرب على أقارب، وأمثلة على أمثال"⁽⁹⁴⁾، وذكر أنّ (الأفضل) يجوز أن يُجمع جمع مذكر سالمًا، فيقال: حضر الأفضلون، قياسًا على جمع (أقرب) على (أقربون)، و(أرذل) على (أرذلون)، و(أخسر) على (أخسرون)، و(أكبر) على (أكبرون)، مستشهدًا بما ورد في القرآن الكريم⁽⁹⁵⁾.

نقول: من الغريب أن يمنع أبو السعود هذا الجمع، وهو جمع صحيح مقيس لـ (فاعل)، إذا دلّ على سَجِيَّة مدح، أو ذمّ! قال الرضي: "ويُكسّر - فاعِل - على فُعَلَاء كجُهَلَاء وشُعْرَاء، تشبيهاً له بِفَعِيل نحو كَرِيم وكُرَمًا...وأكثر ما يجيئ فُعَلَاء في هذا الباب وغيره إذا دلّ على سَجِيَّة مدح أو ذمّ"⁽⁹⁶⁾، والأغرب من ذلك أن يُصرّح الناقد نفسه باطراده في كتابه (الفيصل في ألوان الجموع)! إذ قال: "ومما يطرد جمعه على فُعَلَاء، وصف على وزن فاعل، بشرط أن يكون دالًّا على سَجِيَّة مدح، أو ذمّ، نحو: عاقِل وعُقَلَاء، وصالح وصلحَاء، وباسِل وبُسلَاء، وجاهل وجُهَلَاء، وفاسِق وفُسقَاء، وطامع وطَمَعَاء، ولاعب ولُعبَاء"⁽⁹⁷⁾.

وقد جرى هذا الجمع على السنة كبار العلماء والفصحاء، وثبت وروده في كثير من كتب اللغة، والأدب، ففي كليله ودمنة: "قال كليله: فإنَّ السلطان لا يتوحَّى بكرامته فُضَّلَاء مَنْ بحضرتِهِ"⁽⁹⁸⁾، وفي الحيوان: "ومن ذلك ما لا يذهبُ بعض مَنْ عرضَ لَهُم الصرع من الفُضَّلَاء"⁽⁹⁹⁾، وفي العقد الفريد: "وآل أبي رافع من فُضَّلَاء أهل المدينة وخيارهم"⁽¹⁰⁰⁾، وفي التعليقة للفارسي: "قال: ومثل ذلك: هذا فَرَسٌ أَحْوِي ابْنَيْكَ الفضلاء الحكماء"⁽¹⁰¹⁾، وفي أمالي القالي: "ويستوجب الثناء من جميع الفضلاء واعيه"⁽¹⁰²⁾، وفي نشوار المحاضرة: "كان مكرم هذا، من فضلاء الرجال، وعلمائهم"⁽¹⁰³⁾،

وفي البصائر والذخائر: "فلا تستوحش منهم فإنهم جنس من الفضلاء"⁽¹⁰⁴⁾، وفي مقدمة المحكم: "فوجد منهم فضلاء خياراً، ونُبلاءً أبحاراً"⁽¹⁰⁵⁾، وفي أسرار البلاغة: "فلا تراه إلا في الآداب والحكم الماثورة عن الفضلاء وذوي العقول الكاملة"⁽¹⁰⁶⁾، وفي مقامات الحريري: "فلم تزل الأفكار يهجن همي، ويجلن في الوسوس وهمي، حتى تمنيت، لمضض ما عانيت، أن أرزق سميماً من الفضلاء، ليقتصر طول ليأتي الليلاء"⁽¹⁰⁷⁾.

وقد صرح بعض اللغويين بهذا الجمع، قال الفلقشندي في صبح الأعشى: "قدوة الفضلاء من ألقاب أكابر العلماء، والفضلاء جمع فاضل، وهو خلاف الناقص"⁽¹⁰⁸⁾، وقال بحرق: "والفضلاء: جمع فاضل على غير قياس كشاعر وشعراء"⁽¹⁰⁹⁾، وكذا نص عليه المعجم الوسيط، إذ جاء فيه: "ويقال: فاضل غيره ففضله، فهو فاضل (ج) فضلاء"⁽¹¹⁰⁾.

ومما تقدم يستبين أن استعمال (فضلاء) جمعاً ل (فاضل) صحيح فصيح لا غبار عليه، وأن عدم وجود (فضيل) في اللغة ليس بمسوغ لتخطئة هذا الجمع؛ ففي اللغة ما يُعني عنه، وهو (فاضل)، الذي صحّ جمعه على (فضلاء)؛ لأنه على وزن (فاعل)، ودال على سجية مدح، كما جمع بائيل على بُسلاء، وصالح على صلحاء.

9- تكبّد:

ذهب الناقد أسعد داغر إلى تخطئة قول الكتاب: كبّده عناءً جزيلاً، وتكبّد في عمله تعباً لا يوصف؛ لأنّ (تكبّد) لا تعني (تحمل)، فقال: "ويقولون: كبّده عناءً جزيلاً، وتكبّد في عمله تعباً لا يوصف، فيستعملون كبّد بمعنى: جشّم وكلف، وتكبّد بمعنى: عانى وقاسى، وفي اللغة: كبّدت الشمس وتكبّدت، صارت في الكبيداء، أي وسط السماء، وتكبّد الشيء: قصّده، فالصواب أن يُقال في الأول: جشّمه، أو حمّله عناءً جزيلاً، وفي الثاني: كابد في عمله"⁽¹¹¹⁾، وقد تابعه في ذلك عباس أبو السعود قائلاً: "ويقولون: تكبّدنا في السفر كثيراً من المشاقّ: وهذا التعبير غير سليم، والصواب أن يُقال: تحملنا، أو تجشّمنا، أو عانينا في السفر، أو يُقال: كابدنا مشاقّ السفر: أي قاسيناها، ومن هذا قولهم: المسافر يكابد الليل، أي يركب هوله وصعوبته، وكابد الرجل السير، إذا قاسى شدّته، أمّا التكبّد فله معنيان لا يمتّ كلّ منهما بأيّ صلة إلى معنى المقاسة والتجشّم والمعاناة، أحدهما: التوسط: كما في قولك: تكبّدت الشمس السماء، إذا صارت في كبيدائها، وهو وسطها، وقولك:

تكدّبت الفلاة، إذا توسطتها، والآخر: الخُتورة، كما في قولك: تكبّد اللبُن، إذا خثّر وغلظّ وذهب صفوه ورقته، وبقيت خُثارته، أي عكارته ووسخه⁽¹¹²⁾، وإلى ذلك ذهب مصطفى جواد أيضًا⁽¹¹³⁾.

نقول: إذا قيّدنا اللغة بحرفيّة ما ورد في المعجمات، فسوف نحكم عليها بالجمود، وعدم الاتّساع والتطور، ولا "وجه لجمود المعنى في اللفظ كما يبدو ذلك حينًا في كثير من المعاجم العربية، وأنّ اعتماد كثير من المحدثين على ظاهر النصّ، والتعويل عليه في التخطئة والتصويب مخالف لأصول ارتقاء اللغة، وسنن تحوّل معانيها، وطرائق تعبيرها بتحوّل العصور والأجيال، ولو كانت تؤلّف في العربية معاجم حديثة، على مثال ما يؤلّف في اللغات الحيّة الأخرى، دقّة وإحكامًا، واستقصاءً، لأنست بالتجدد والتدرج والتوالد في معاني الكلم"⁽¹¹⁴⁾.

وثمة باب في اللغة اسمه (المجاز)، يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، وهو وسيلة مهمّة من وسائل تنمية اللغة، اتخذها القدماء لتوسيع اللغة، والتعبير عن بعض مستجدّاتها، يقول إبراهيم المنذر: "وأتمنّ ما في العربية فصل المجاز، فهو في نظري الكلّ في الكلّ، ومن تعمّق فيه ردّ إليه كثيرًا من الألفاظ والجمل المحظور استعمالها، فلنعوّل عليه، وهو خير ركن ركين"⁽¹¹⁵⁾. وقد قالت العلماء: إنّ "غير العرب لم تتسع في المجاز اتّساع العرب"⁽¹¹⁶⁾. واعتمادًا عليه صحّح الدكتور خليل بنيان استعمال (تكبّد) بالمعنى الشائع، مبيّنًا امتداد دلالاته لمعنى (قاسى)، إذ قال رادًا على مصطفى جواد: "ومن هنا امتدّت دلالة تكبّد لمعنى: قاسى وتحمل المشقّة، التي أنكرها الدكتور مصطفى جواد، ومن تكبّد الفلاة إذا قصد وسطها ومعظمها في قول الزمخشري؛ لأنّ ذلك لا يكون إلاّ بأشدّ المشقّة، وتكبّد بهذا المعنى راسخ في الاستعمال الآن"⁽¹¹⁷⁾.

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه بنيان، ونوافقه الرأي، يُعزّز ذلك ورود ما يحمل معنى (قاسى)، و(تحمل)، و(تجشم) في المادة اللغوية ل (كبّد)، ففي التهذيب: "ومكابدة الأمر: مُعاناته ومَشَقُّهُ"⁽¹¹⁸⁾، وفي الصحاح: "والكبّد: الشدّة، وكابدت الأمر، إذا قاسيت شدّته"⁽¹¹⁹⁾، وفي الغريبين للهروي: "وفلان يُكابد معيشته؛ أي: يتحمل منها ضيقة وشدّة"⁽¹²⁰⁾، وفي الأساس: "وبعضهم يُكابد بعضًا، والمسافر يُكابد الليل إذا ركب هوله وصُعوبته"⁽¹²¹⁾، وفي التاج: "والكبّداء: رَحَى اليد، وهي التي تُدار باليد، سُمّيت كبّداء لما في إدارتها من المشقّة"⁽¹²²⁾، ويعضد ذلك نصّ المعجم الوسيط على مجيء (تكبّد) بمعنى (تحمل)، إذ جاء فيه: "تكبّد: غلظّ وخثّر والأمر قصده والشّمس السّماء: توسطتها والفلاة: قدر عليها والأمر: تحمّله بمشقة"⁽¹²³⁾.

10- كَلَّفَ:

الكَلَّفَ: شيءٌ يعلو الوجه كالسَّمْسِمِ، وأيضًا: حُمْرَةٌ كِدْرَةٌ تَعْلُو الوجه، تقول: كَلَّفْتُ بِهِ كَلْفًا، من باب (تَعَبَ)، أي: أَحَبَّبْتُهُ، وَأَوْلَعْتُ بِهِ، ويُقال أيضًا: كَلَّفَ الْوَجْهَ كَلْفًا، أي: تَغَيَّرَتْ بَشَرَّتُهُ بِلَوْنٍ عَالَهُ، وأيضًا: كَلَّفْتُ الْأَمْرَ: حَمَلْتُهُ عَلَى مَشَقَّةٍ، وَكَلَّفَهُ - بالتضعيف - تَكْلِيفًا: أَمَرَهُ بِمَا يَشُقُّ عَلَيْهِ، وَتَكَلَّفْتُ الشَّيْءَ: تَجَسَّمْتُهُ⁽¹²⁴⁾.

وقد ورد الفعل (كَلَّفَ) - بالتضعيف - في المعجمات متعديًا بنفسه إلى مفعولين، فيقال: كَلَّفَهُ الْأَمْرَ، ففي الصحاح: "وَسَحَّرَهُ تَسْحِيرًا: كَلَّفَهُ عَمَلًا بِلَا أُجْرَةٍ"⁽¹²⁵⁾، وفي الأساس: "وَكَلَّفَهُ الْأَمْرَ فَتَكَلَّفَهُ"⁽¹²⁶⁾. وجرى على السنة الكتاب تعدية هذا الفعل إلى مفعوله الثاني بالباء، فيقولون مثلًا: (كَلَّفْتُهُ بِالْأَمْرِ)، فأنكره بعض النقاد، قال الشيخ إبراهيم اليازجي: "ويقولون: كَلَّفْتُهُ بِالْأَمْرِ، فَيُعَدُّونَ هذا الفعل إلى المفعول الثاني بالباء، والصَّوَابُ: تعديته إليه بنفسه، تقول: كَلَّفْتُهُ الْأَمْرَ"⁽¹²⁷⁾، وتابعه الناقد عباس أبو السعود قائلًا: "وَيُحْطِنُونَ حين يقولون: كَلَّفَنَاهُ بقرارة الكتاب، ثُمَّ كَلَّفَنَاهُ بعد ذلك بتلخيصه، والصحيح أن تُحذف الباء من التعبيرين؛ لِأَنَّ الفعل متعدٍ لمفعولين في كلِّ حالاته، تقول: كَلَّفَهُ الْأَمْرَ فَتَكَلَّفَهُ، كَحَمَلْتَهُ الشَّيْءَ فَتَحَمَّلَهُ، ومعنى كَلَّفْتَهُ الشَّيْءَ تَكْلِيفًا أَمَرْتَهُ بِمَا يَشُقُّ عَلَيْهِ، فَتَكَلَّفَهُ أَي تَجَسَّمْتَهُ، والتكاليف المشاق"⁽¹²⁸⁾، مستدلًا بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁽¹²⁹⁾، وقوله تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾⁽¹³⁰⁾.

على حين صحَّح بعض النقاد تعدية الفعل (كَلَّفَ) إلى مفعوله الثاني بالباء، على التضمين، قال محمد علي النجار: "ويقولون: كَلَّفْتَهُ بِالْأَمْرِ، فَيُعَدُّونَ هذا الفعل إلى المفعول الثاني بالباء، والصَّوَابُ تعديته إليه بنفسه، تقول: كَلَّفْتَهُ الْأَمْرَ، وَيُمْكِنُ تصحيحه على تضمين التكليف معنى الإغراء بالشَّيْءِ، والإيلاء به"⁽¹³¹⁾. وقال أحمد مختار: "ويمكن تصحيح الاستعمال المرفوض على تضمين (كَلَّفَ) معنى (الزَّم) المتعدِّي بالباء"⁽¹³²⁾.

وللناقد صلاح الدين الزعبلوي رأي مُتَقَبَّلٍ، نستأنس به، ونستحسنه، وهو أَنَّ الفعل (كَلَّفْتَهُ) إذا كان بمعنى (حَمَلْتَهُ) فلا وجه لتعديته بالباء⁽¹³³⁾، وقد استند في ذلك إلى ما جاء في المصباح: "وَكَلَّفْتُ الْأَمْرَ مِنْ بَابِ تَعَبٍ حَمَلْتُهُ عَلَى مَشَقَّةٍ، وَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ بِالتَّضْعِيفِ فَيُقَالُ كَلَّفْتُهُ الْأَمْرَ فَتَكَلَّفَهُ مِثْلُ حَمَلْتُهُ فَتَحَمَّلَهُ وَزْنَا وَمَعْنَى عَلَى مَشَقَّةٍ أَيْضًا"⁽¹³⁴⁾، أمَّا إذا ضُمِّنَ إلى ذلك معنى الأمر صراحة، كما في اصطلاح علماء الأصول، فلا بأس في وصله بالباء⁽¹³⁵⁾، واستدلَّ على ذلك بقول

أبي جعفر الإسكافي - من علماء القرن الثالث الهجري - رادًا على الجاحظ: "ومتى كان الصَّبِيُّ عاقلًا مُميِّزًا كانَ مكلَّفًا بالعقلیات، وإن كان تكليفه بالشَّرعیات موقوفًا على حدِّ آخر، وغاية أخرى"⁽¹³⁶⁾، وقوله أيضًا: "وإنما التكليف لهؤلاء بالجمل ومبادئ المعارف، لا بدقائقتها، والغامض منها"⁽¹³⁷⁾، واستدلَّ أيضًا بكلام أبي البركات الحنفي (ت970هـ): "ولا يصحَّ إيمان الصبي العاقل عندهم، أي الأشاعرة، لعدم ورود الشَّرع به، وعندنا يصحَّ وإن لم يكن مكلَّفًا به"⁽¹³⁸⁾.

يُسْتَبِينُ مِمَّا نَقَدَمَ أَنَّ رَأْيَ الزَّعْبَلَاوِيِّ، أَوْلَى بِالْقَبُولِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْوَاقِعِ اللَّغْوِيِّ، فَعِنْدَ الْبَحْثِ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ وَجَدْنَا أَنَّ الْفِعْلَ (كَلَّفَ) إِذَا وَرَدَ مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولِهِ الثَّانِي بِنَفْسِهِ كَانَ بِمَعْنَى (حَمَّلَ)، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَالنِّسَاءِ، اللَّتَيْنِ ذُكِرَتَا أَنْفَاءً، وَقَدْ نَصَّتْ عَلَيْهِ الْمَعْجَمَاتُ، وَكُتِبَ لِلُّغَةِ، وَإِذَا وَرَدَ مُتَعَدِّيًا بِالْبَاءِ كَانَ مُتَضَمِّنًا مَعْنَى الْفِعْلِ (أَمَرَ)، فِي الْكَلِّيَّاتِ: "التَّكْلِيفُ: مُصَدَّرُ كَلَّفْتُ الرَّجُلَ إِذَا أَلْزَمْتَهُ مَا يَشِقُّ عَلَيْهِ... وَإِنَّمَا سَمِّيَ الْأَمْرُ تَكْلِيفًا لِأَنَّهُ يُؤْثِرُ فِي الْأُمُورِ تَغْيِيرَ الْوَجْهِ إِلَى الْعُبُوسَةِ، وَهُوَ الْإِنْقِبَاضُ لِكِرَاهَةِ الْمَشَقَّةِ"⁽¹³⁹⁾، فَالتَّكْلِيفُ فِيهِ أَمْرٌ وَتَحْمَلُ مَشَقَّةً، فَتَبْتُ بِذَلِكَ جَوَازَ تَعْدِيَةِ الْفِعْلِ (كَلَّفَ) إِلَى مَفْعُولِهِ الثَّانِي بِحَرْفِ الْجَرِّ (بِالْبَاءِ) إِذَا ضَمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ (أَمَرَ)، خِلَافًا لِقَوْلِ أَبِي السُّعُودِ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ فِي كُلِّ حَالَاتِهِ، وَلَا دَاعِي لِلتَّشَدُّدِ مَا دَامَ فِي الْأَمْرِ مَنْدُوحَةً.

11- مَاتَ الْمَيِّتُ:

خطأ عباس أبو السعود قولهم: مَاتَ الْمَيِّتُ، اسْتِنَادًا إِلَى تَخْطِئَةِ أَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ لِهَذَا التَّرْكِيبِ، فَقَالَ: "وَيَقُولُونَ: مَاتَ الْمَيِّتُ: قَالَ أَبُو حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيُّ: هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: مَاتَ الْحَيُّ"⁽¹⁴⁰⁾.

ويبدو أنَّ أبا السعود قد تعجّل الحكم في هذه المسألة، وتابع السجستاني دون تفكّر وروية، فجاهد حكمه قاصرًا، يفتقد الدقّة، وينقصه الاستقصاء، فقد ردّ ابن السيد البطليوسي على ما أنكره أبو حاتم السجستاني، مستندًا إلى قول الشاعر الجاهلي أبو المهوش الأسيدي:

إذا ما مات ميتٌ من تميمٍ

فسرك أن يعيش فجدُّ بيزاد⁽¹⁴¹⁾

فقال البطلبوسي: "قوله: (إذا ما مات ميت من تميم): فيه ردُّ على أبي حاتم السجستاني، ومن ذهب مذهبه؛ لأنَّ أبا حاتم كان يقول: قول العامة مات الميت: خطأ والصواب: مات الحي"⁽¹⁴²⁾، ثم ذكر أنَّ ذلك من المجاز، وهو كثير، وغير مُنكر، فقال: "وهذا الذي أنكره غير مُنكر؛ لأنَّ الحي قد يجوز أن يُسمَى ميتاً؛ لأنَّ أمره يُنزل إلى الميت. كما يقال للزرع قصيل، لأنَّه يقصل، أي يُقطع. ويقول العرب: بنس الرميَّة الأرنب، فيسمونها رميَّة، لأنَّها مما يُرمى. ويقال للكئش الذي يُراد ذبحه: ذبيحة، وهو لم يُذبح، وأضحية ولم يُضح بها. وقال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾⁽¹⁴³⁾، وقال: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْرَضَ حَمَرًا﴾⁽¹⁴⁴⁾، وإتما يُعصر العنب، وهذا النوع في كلام العرب كثير، والعجب من إنكار أبي حاتم إيَّاه مع كثرتة"⁽¹⁴⁵⁾.

وما ذهب إليه البطلبوسي أولى بالقبول؛ فتخريج قولك: (مات الميت) على المجاز صحيح سليم، يعضد ذلك ورود هذا التركيب في النثر والشعر القديم، إذ جاء في كثير من كتب اللغة والأدب، ففي العين: "وإذا مات الميت، يُقال: فقس فُقوساً"⁽¹⁴⁶⁾، وفي غريب الحديث لابن سلام: "وقال أبو عبيد: في حديث عبيد بن عمير أهل القُبور يتوكفون الأخبار فإذا مات الميت سألوه: ما فعل فلان وما فعل فلان"⁽¹⁴⁷⁾، وفي الكامل للمبرد: "ويروى عن ابن الحنفية أنه كان يقول: إذا مات ميت في جواره، أو في داره أولى لي كدث والله أن أكون السواد المُخترم"⁽¹⁴⁸⁾، وفي شرح القوائد السبع الطوال: "كان أهل الجاهلية يزعمون إذا مات الميت خرجت من قبره هامة تزقو عليه"⁽¹⁴⁹⁾، وفي التهذيب: "قال أبو عبيد: هو أن يموت الميت ويدع شيئاً إن قسم بين ورثته كان في ذلك ضرر على جميعهم أو على بعضهم"⁽¹⁵⁰⁾، وفي الجليس الصالح: "وإنه إذا مات الميت بعده قيل: يا رسول الله أين ندفنه؟"⁽¹⁵¹⁾، وفي مصنفات أخرى كثيرة⁽¹⁵²⁾.

وكذا ثبت وروده في الأمثال، إذ جاء في (أمثال العرب) للمفضل الطبي: "رُميتُ فرميت، وأتيت فأتيت، إلى ذلك ما حيَّ حي أو مات ميت"⁽¹⁵³⁾، وفي (مجمع الأمثال) للميداني: "لا أفعله ما حيَّ حي أو مات ميت"⁽¹⁵⁴⁾.

وأما عن وروده في الشعر، فقد جاء في قول الشاعر الجاهلي أبي المهوش، كما ذكر ذلك أنفاً، وفي قول الطرماح (وهو من عصر الاحتجاج):

نظرات فيما عدُّ من أخطاء الخاصّة في كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن).....(33)

فَرَأَشُ ضَلَالٍ بِالْعِرَاقِ وَجَفْوَةٍ إِذَا مَاتَ مَيِّتٌ مِنْ قُرَيْشٍ أَهَلَّتِ (155)

وفي قول محمود الوراق (وهو من شعراء القرن الثاني):

فَمَا لَمْ يَمُتْ مِنِّي لِمَا مَاتَ مَيِّتٌ وَبَعْضٌ لِبَعْضٍ قَبْلَ قَبْرِ الْبَلَى قَبْرُ (156)

وفي قول أبي العتاهية:

عَجَبًا، إِنَّهُ إِذَا مَاتَ مَيِّتٌ، صَدَّ عَنْهُ حَبِيبُهُ، وَجَفَاهُ (157)

وقال أيضًا:

مَيِّتٌ مَاتَ وَهُوَ فِي وَارِفِ الْعَيْ شِ مُقِيمًا فِي ظِلِّ عَيْشٍ ظَلِيلِ (158)

وبناءً على ما تقدّم يصحّ قولك: مات الميّت، على المجاز، خلافاً لمن أنكره.

الخاتمة:

- 1- كشف البحث عن اتجاه الأستاذ عباس أبي السعود في النقد اللغوي وفكره، إذ تبين أنه سلك مسلك النقاد المتشددين في أغلب تصحيحاته اللغوية - وإن كان متمسكاً في بعضها-، فالتزم الأوضح فيها من دون الفصيح، أو الأقل فصاحةً، امتداداً لمنهج الأصمعي ومن تبعه، كالزبيدي، وابن مكّي الصقلّي، والحريري، وابن الجوزي، وغيرهم من اللغويين والنقاد المتأخرين والمحدثين.
- 2- كشف البحث عن أنّ أبا السعود جانب الصواب في بعض تصحيحاته اللغوية، فرمى بعض الاستعمالات الصحيحة بالخطأ، مع أنّ لها وجهاً من وجوه الاستعمال الفصيح في اللغة، لم يُذكره أبو السعود، وقد أثبتنا ذلك بالشواهد والأدلة، ومن ذلك إثبات صحة استعمال الجموع (أحفاد)، و(تهانٍ)، و(تعازٍ)، و(فضلاء)، وصحة استعمال التركيب (أعزني سمعك)، وصحة استعمال كلمة (إنسانة)، وصحة استعمال الفعل (تجول) وما اشتق منه، وصحة استعمال كلمة (تحوير) بمعنى (تغيير)، وصحة استعمال كلمة (سائر) بمعنى الباقي والجميع معاً، وصحة استعمال الفعل (تكبّد) بمعنى (تحمل)، وصحة تعدية الفعل (كلف) إلى مفعوله الثاني بالباء، وصحة قولهم: (مات الميّت).

3- كشف البحث عن أنّ بعض أحكام أبي السعود جاءت مُتخَبِطَة وغير موفقة؛ نتيجة التناقض في مقياسه الصّوابي، فهو لم يلتزم بالمقياس الذي وضعه لنفسه للحكم في صحّة الاستعمال أو تخطئته، فقد تساهل فصَحَّ بعض الاستعمالات، التي خطأها غيره، وتشدّد في تخطئة غيرها، مع أنّ لها وجهًا صحيحًا فصيحًا في اللغة.

4- ثبت أنّ بعض أحكام أبي السعود في التخطئة، لم تأت عن تشدّد، وإنّما جاءت نتيجة الاستقصاء الناقص لجميع ما تحدّثت به العرب، ولقلة الإطّلاع على كثير من كتب اللغة، والأدب (شعرًا ونثرًا)، والبلاغة، والحديث، والتفسير، وغيرها من مصنّفات القوم، ونتيجة لذلك جاءت تلك الأحكام قاصرة، تنقصها الدقّة والتحقّق.

5- كشف البحث أنّ التقيد بحرفيّة ما ورد في المعجمات، والاعتماد على ذلك في قضايا التصحيح اللغوي، يؤدّي إلى تحجير اللغة، وحرمانها من كثير من الألفاظ، والتراكيب، والأساليب، والدلالات، فلا بدّ من اللجوء إلى معايير أخرى أكثر إثراءً وتنميةً للغة، كالقياس والاشتقاق والمجاز، وغيرها من وسائل تنمية اللغة.

الهوامش:

- (1) شمس العرفان بلغة القرآن: 37.
- (2) نفسه: 38.
- (3) تهذيب اللغة: 13/10 (شرك).
- (4) التاج: 153/12 (شرر).
- (5) نفسه: 64/28 (بدل).
- (6) المزهر: 61/2-62.
- (7) في أصول اللغة: 33/4.
- (8) لسان العرب: 327/14 (رعى).
- (9) شمس العرفان بلغة القرآن: 18.
- (10) البقرة: 104.
- (11) تقويم اللسان: 73.
- (12) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: 115.

-
- (13) معجم أخطاء الكتاب: 232.
 - (14) تصحيح الفصيح وشرحه: 518.
 - (15) البيان والتبيين: 403/1.
 - (16) العقد الفريد: 269/5.
 - (17) نفسه: 276/5, وينظر: نفسه: 153/2.
 - (18) سحر البلاغة وسر البراعة: 137.
 - (19) ينظر: زهر الآداب وثمر الألباب: 1141/4, 1157, ومصارع العشاق: 20/1, وشرح مقامات الحريري للشريشي: 134/2, وصبح الأعشى: 80/7.
 - (20) شمس العرفان بلغة القرآن: 19.
 - (21) إصلاح المنطق: 231.
 - (22) ينظر: ديوان الثعالبي: 108.
 - (23) وجدته في ديوان ذي الرمة: 1876/3, وفي ديوان عبد الله بن عمر العرجي: 240.
 - (24) لم أجدّه في ديوانه، ونُسب إليه أيضًا في نفع الطيب: 222/2.
 - (25) البيت بلا نسبة في العين: 305/7 (نسي)، والمحكم والمحيط الأعظم: 554/8 (أنس).
 - (26) تاج العروس: 409/15-412 (أنس).
 - (27) معجم أخطاء الكتاب: 28.
 - (28) نفسه: 29.
 - (29) معجم الأخطاء الشائعة: 30.
 - (30) الصحاح: 1662/4 (جول).
 - (31) تذكرة الكاتب: 132.
 - (32) شمس العرفان بلغة القرآن: 16-17.
 - (33) ينظر: قل ولا تقل: 11/1.
 - (34) الاستدراك على كتاب قل ولا تقل: 11.
 - (35) المستدرك على تذكرة الكاتب: 59-60.
 - (36) معجم أخطاء الكتاب: 106.
 - (37) نفسه: 106.
 - (38) نفسه: 106.

-
- (39) كتاب الألفاظ والأساليب: 140/3، وينظر: القياس في اللغة العربية: 281.
- (40) المصباح المنير: 155/1 (حور).
- (41) لغة الجرائد: 4.
- (42) ينظر: تذكرة الكاتب: 85، ومعجم الأخطاء الشائعة: 72.
- (43) شمس العرفان بلغة القرآن: 38.
- (44) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: 264.
- (45) لسان العرب: 217/4 - 222 (حور).
- (46) المعجم الوسيط: 205.
- (47) النغم الشجي في أغلاط اليازجي (مخطوطة): 4، وينظر: دراسات في النقد اللغوي: 84.
- (48) ينظر: تصحيح التصحيح: 56.
- (49) شمس العرفان بلغة القرآن: 34.
- (50) السنن الكبرى للبيهقي: 296/7.
- (51) الكتاب: 181/1.
- (52) درة الغواص: 11.
- (53) المدخل إلى تقويم اللسان: 218.
- (54) تصحيح التصحيح وتحرير التحريف: 302.
- (55) بحر العوام: 180-181.
- (56) معجم أوهام الحريري: 154.
- (57) الصحاح: 692/2 (سير).
- (58) حواشي ابن بري وابن ظفر: 730.
- (59) لسان العرب: 390/4 (سير).
- (60) التاج: 485-486/11 (سأر).
- (61) معجم الأخطاء الشائعة: 125.
- (62) تهذيب اللغة: 62/3 (عزا)، وينظر: النهاية في غريب الحديث: 233/3 (عزا).
- (63) لسان العرب: 185/1 (هناً).
- (64) شمس العرفان بلغة القرآن: 21.

نظرات فيما عُدَّ من أخطاء الخاصّة في كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن).....(37)

-
- (65) ينظر: الكتاب: 619/3، والبسيط: 473/1، وشرح الشافية للرضي: 208/2، والمصباح المنير: 504/2 (قصد)، وشرح المكودي على الألفية: 318/1-319، وهمع الهوامع: 96/2.
- (66) النوادر في اللغة: 530.
- (67) عيون الأخبار: 51/1.
- (68) ينظر: نفسه: 77 / 3.
- (69) التعازي والمراثي والمواظ والوصايا: 287.
- (70) عيار الشعر: 204.
- (71) العقد الفريد: 183/3.
- (72) ينظر: نفسه: 260/3.
- (73) طبائع النساء: 195.
- (74) الموازنة: 439/3.
- (75) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة: 269/5.
- (76) الخصائص: 109/2.
- (77) الأوائل: 373.
- (78) مقامات بديع الزمان الهمذاني: 369.
- (79) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبّي: 591.
- (80) شرح ديوان المتنبّي: 181/2.
- (81) ينظر: البصائر والذخائر: 171/6، ولباب الآداب للثعالبي: 38، وأبو الطيب المتنبّي وما له وما عليه: 132، وزهر الآداب: 403/2، وأسرار البلاغة: 23، ومحاضرات الأدباء للراغب: 534/2، والتذكرة الحمدونية: 133/4، 191، ولباب الآداب لأسامة بن منقذ: 54، 410، وشرح مقامات الحريري للشريشي: 142/2، والمثل السائر: 27/1، 39/2.
- (82) ديوانه بشرح الخطيب التبريزي: 259/3.
- (83) ديوانه: 204.
- (84) ديوانه: 259.
- (85) اللزوميات: 10/2.

نظرات فيما عدّ من أخطاء الخاصّة في كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن).....(38)

-
- (86) ينظر: اشتقاق أسماء الله: 54، والجمل للزجاجي: 32-33، واللمع: 116، وأمالي ابن الشجري: 253/1، والمصباح المنير: 504/2 (قصد)، وهمع الهوامع: 96/2.
- (87) ينظر: عيون الأخبار: 84/3، ونشوار المحاضرة: 142/6.
- (88) شرح الشافية: 179/1.
- (89) المصباح المنير: 94/1.
- (90) اللسان: 261/1 (جرب).
- (91) الخصائص: 100/1.
- (92) نفسه: 126/1.
- (93) جمهرة اللغة: 907/2 (ضفل).
- (94) شمس العرفان بلغة القرآن: 30.
- (95) ينظر: نفسه: الصفحة نفسها.
- (96) شرح الشافية: 157/2، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 444-445/3.
- (97) الفيصل في ألوان الجموع: 73.
- (98) كلبلة ودمنة: 99.
- (99) الحيوان: 224/2.
- (100) العقد الفريد: 181/7.
- (101) التعليقة: 259/1.
- (102) أمالي القالي: 2/1.
- (103) نشوار المحاضرة: 13/2.
- (104) البصائر والذخائر: 173/2.
- (105) المحكم والمحيط الأعظم (مقدمة المؤلف): 36/1.
- (106) أسرار البلاغة: 94/1.
- (107) مقامات الحريري: 140.
- (108) صبح الأعشى: 66/6.
- (109) فتح الأفعال وحل الإشكال (مقدمة المؤلف): 26/1.
- (110) المعجم الوسيط: 693.
- (111) تذكرة الكاتب: 35.

- (112) شمس العرفان بلغة القرآن: 55.
- (113) قل ولا تقل: 72/1.
- (114) مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها: 50.
- (115) كتاب المنذر: 75.
- (116) المزهر: 254/1.
- (117) المستدرك على معجماتنا: 124-125.
- (118) تهذيب اللغة: 74/10 (كبد).
- (119) الصحاح: 530/2 (كبد).
- (120) الغريبين في القرآن والحديث: 1608/5 (كبد).
- (121) أساس البلاغة: 119/2 (كبد).
- (122) التاج: 93/9 (كبد).
- (123) المعجم الوسيط: 772.
- (124) ينظر: مختار الصحاح: 272 (كلف)، و المصباح المنير: 537/2 (كلف).
- (125) الصحاح: 680/2 (سخر).
- (126) أساس البلاغة: 144/2 (كلف).
- (127) لغة الجرائد: 97.
- (128) شمس العرفان بلغة القرآن: 28.
- (129) البقرة: 286.
- (130) النساء: 84.
- (131) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: 40.
- (132) معجم الصواب اللغوي: 622.
- (133) ينظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: 256.
- (134) المصباح المنير: 537/2-538 (كلف).
- (135) ينظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: 256.
- (136) شرح نهج البلاغة لأبي الحديد: 239/13.
- (137) نفسه: 239/13.
- (138) فتح الغفار بشرح المنار: 447.

- (139) الكلبيات: 299.
- (140) شمس العرفان بلغة القرآن: 19، وينظر: لحن العامة لأبي حاتم السجستاني: 51.
- (141) ينظر: طبقات فحول الشعراء: 167/1، والكمال للمبرد: 43/4، ومعجم الشعراء: 494/1، الحماسة البصرية: 259/2، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي: 863/1، ونشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب: 401/1.
- (142) الاقتضاب: 105.
- (143) الزمر: 30.
- (144) يوسف: 36.
- (145) الاقتضاب: 106-105.
- (146) العين: 83/5 (فقس).
- (147) غريب الحديث: 356/4.
- (148) الكامل: 42/4.
- (149) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 199.
- (150) تهذيب اللغة: 42/3.
- (151) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح: 631.
- (152) نثر الدر في المحاصرات: 173/6، وزهر الآداب: 1150/4، والفائق: 79/4، والعباب: 36/2 (ولف)، والنهية في غريب الحديث: 221/5 (وكف)، ولسان العرب: 349/9 (وكف)، وخزانة الأدب: 258/11، والتاج: 480/24 (وكف).
- (153) أمثال العرب: 109.
- (154) مجمع الأمثال: 227/2.
- (155) ديوانه: 73.
- (156) ديوانه: 222.
- (157) ديوانه: 475.
- (158) نفسه: 380.

نظرات فيما عُدَّ من أخطاء الخاصّة في كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن).....(41)

-
- القرآن الكريم.
 - أبو الطيب المتتبي وما له وما عليه، الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ت429هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الحسين التجارية - القاهرة، د.ط، د.ت.
 - أخطاؤنا في الصحف والدواوين، صلاح الدين الزعبلوي، المطبعة الهاشمية - دمشق، د.ط، 1939م.
 - أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، عباس أبو السعود، دار المعارف - القاهرة، ط2، د.ت.
 - أساس البلاغة، الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ت 538هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1998م.
 - الاستدراك على كتاب قل ولا تقل، صبحي البصام، مطبعة المعارف - بغداد، د.ط، 1955م.
 - أسرار البلاغة، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ت 471هـ)، تح: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة، ودار المدني - جدة، ط1، 1991م.
 - اشتقاق أسماء الله، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت 337هـ)، تح: د. عبد الحسين المبارك، ط2، 1986م.
 - إصلاح المنطق، ابن السكيت، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2002م.
 - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السيد البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد ت 521هـ)، تح: الأستاذ مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية - القاهرة، د.ط، 1996م.
 - الألفاظ والأساليب، الجزء الثالث (القرارات التي صدرت في الدورات من الخمسين إلى الخامسة والستين)، مسعود عبد السلام حجازي، ومحمود فهمي حجازي، مطبوعات مجمع اللغة العربية المصري، د.ط، 2000م.
 - أمالي ابن الشجري، ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد ت 542هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1، 1992م.
 - الأمالي، أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم ت 356هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1953م.
 - أمثال العرب، المفضل الطيبي (المفضل بن محمد بن يعلى ت نحو 168هـ)، تح: قصي الحسين، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط1، 2003م.

- الأوائل, أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل ت 395هـ), تح: محمد السيد الوكيل, دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية - مصر, ط1, 1987م.
- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام, ابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم بن يوسف ت 971هـ), تح: د. شعبان صلاح, دار غريب - القاهرة, ط1, 2007م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي, ابن أبي الربيع (عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ت 688هـ), تح: د. عياد بن عيد الثبتي, دار الغرب الإسلامي - بيروت, ط1, 1986م.
- البصائر والذخائر, أبو حيان التوحيدي (علي بن محمد بن العباس ت نحو 400هـ), تح: د. وداد القاضي, دار صادر - بيروت, ط1, 1988م.
- البيان والتبيين, الجاحظ (عمرو بن بحر بن محبوب ت 255هـ), تح: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي - القاهرة, ط7, 1998م.
- تاج العروس من جواهر القاموس, الزبيدي (محمد بن محمد بن عبد الرزاق ت 1205هـ), تح: مجموعة من المحققين, مطبعة حكومة الكويت, ط2, 2004.
- التذكرة الحمدونية, بهاء الدين البغدادي (محمد بن الحسين بن محمد ت 562هـ), دار صادر - بيروت, ط1, 1417هـ.
- تذكرة الكاتب, أسعد خليل داغر, مؤسسة هنداوي - القاهرة, د.ط, 2012م.
- تصحيح التصحيف وتحريف التحريف, الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك ت 764هـ), تح: السيد الشرقاوي, مكتبة الخانجي - القاهرة, ط1, 1987م.
- تصحيح الفصيح وشرحه, ابن درستويه (أبو محمد عبد الله بن جعفر ت 347هـ), تح: محمد بدوي المختون, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة, د.ط, 1998م.
- التعازي والمراثي والمواظ والوصايا, الميرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت 285هـ), تح: إبراهيم محمد حسن الجمل, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, د.ط, د.ت.
- التعليقة على كتاب سيويه, أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت 377هـ), أبو علي (المتوفى: 377هـ), تح: د. عوض بن حمد القوزي, مطبعة الأمانة - القاهرة, ط1, 1990م.
- تقويم اللسان, ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ت 597هـ), تح: د. عبد العزيز مطر, دار المعارف - القاهرة, ط2, د.ط.
- تهذيب اللغة, الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ت 370هـ), تح: عمر سلامي, وعبد الكريم حامد, دار إحياء التراث العربي - لبنان, ط1, 2001م.

- الجمل في النحو، الزجاجي، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1984م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ت 321هـ)، تح: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط1، 1987م.
- الحماسة البصرية، أبو الحسن البصري (علي بن أبي الفرج بن الحسن ت 659هـ)، تح: مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت، ط3، 1983م..
- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص، ابن بري (أبو محمد عبد الله بن بري ت 582هـ)، وابن ظفر (محمد بن عبد الله أبي محمد ت 565هـ)، تح: د. أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة - القاهرة، ط1، 1990م.
- الحيوان، الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى الباب الحلبي وأولاده - مصر، ط2، 1965م.
- الخصائص، ابن جنّي (أبو الفتح عثمان بن جنّي ت 392هـ)، تح: حمد علي النجار، المكتبة العلمية - القاهرة، د.ط، 1952م.
- دراسات في النقد اللغوي، د. مجيد خير الله الزالملي، دار كنوز - عمان، ط1، 2022م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري (القاسم بن علي بن محمد ت 516هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ط1، 2003م.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد ت 502هـ)، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف - القاهرة، ط4، 1951م.
- ديوان أبي العتاهية (إسماعيل بن قاسم بن سويد ت 210هـ)، دار بيروت - بيروت، د.ط، 1986م.
- ديوان الثعالبي، تح: د. محمود عبد الله الجادر دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ط1، 1990م.
- ديوان المتنبّي (أبو الطيب أحمد بن الحسين ت 354هـ)، د.ط، دار بيروت - بيروت، 1983م.
- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي ت 117هـ)، تح: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان - بيروت، د.ط، 1982م.
- ديوان محمود الوراق (محمود بن الحسن ت 221هـ)، تح: د. وليد قصاب، مؤسسة الفنون - عجمان، ط1، 1991م.
- ديوان مهيار الديلمي (أبو الحسين مهيار بن مزويه ت 428هـ)، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط1، 1925م.

- زهر الآداب وثمر الألباب، القيرواني (أبو إسحاق إبراهيم بن علي ت 453هـ)، تح: د. زكي مبارك، دار الجيل - بيروت، ط5، 1999م.
- زهر الآداب وثمر الألباب، القيرواني (أبو إسحاق إبراهيم بن علي ت 453هـ)، تح: د. زكي مبارك، دار الجيل - بيروت، ط5، 1999م.
- سحر البلاغة وسر البراعة، الثعالبي، تح: عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، - بيروت، د.ط، د.ت.
- سمط اللآلي، البكري (أبو عبيد بن عبد الله بن عبد العزيز ت 487هـ)، تح: عبد العزيز اليمني، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ط، 1935م.
- السنن الكبرى، البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي ت 458هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط3، 2003 م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ت672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1982م.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن علي ت 807 هـ)، تح: د.فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت ، د.ط، 1993م.
- شرح ديوان أبي الطيب المتنبّي (معجز أحمد)، المعري (أحمد بن عبد الله بن سليمان ت 449هـ)، د. عبد المجيد دياب، دار المعارف - القاهرة، ط2، 1992م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي (محمد بن الحسن ت 686هـ)، تح: محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ط، 1982م.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار ت 328هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، ط5، 1963م.
- شرح مقامات الحريري، الشريشي (أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن ت619هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1998م.
- شمس العرفان بلغة القرآن، عباس أبو السعود، دار المعارف، القاهرة، د.ط، 1980م.
- صبح الأعشى، القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي ت 821هـ)، دار الكتب المصرية - القاهرة، د.ط، 1968م.

- الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد ت393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1990م.
- طبائع النساء وما جاء فيها من عجائب وأخبار وأسرار، ابن عبد ربه (أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد ت328هـ)، مكتبة القرآن - القاهرة، د.ط، د.ت.
- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام (أبو عبد الله محمد بن عبيد الله الجمحي ت231هـ)، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة، د.ط، د.ت.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، تح: د. عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1983م.
- عيار الشعر، ابن طباطبا (أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد ت322هـ)، تح: عبد العزيز بن ناصر المناع، مكتبة الخانجي - القاهرة، د.ط، د.ت.
- العين، الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ت175هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال - بيروت، د.ط، د.ت.
- عيون الأخبار، ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم ت276هـ)، تح: د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1986م.
- الغربيين في القرآن والحديث، الهروي (أبو عبيد أحمد بن محمد ت401هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار الباز - الرياض، ط1، 1999م.
- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركائه - مصر، ط2، د.ت.
- فتح الغفار بشرح المنار، ابن نجم الحنفي (زين الدن بن إبراهيم بن محمد ت970هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 2001م.
- في أصول اللغة، الجزء الرابع، د. أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط1، 2003م.
- الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف - القاهرة، د.ط، 1979م.
- القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب، محمد شوقي أمين، وإبراهيم التري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، د.ط، 1989م.
- قل ولا تقل، د. مصطفى جواد، دار المدى - دمشق، ط1، 1988م.
- القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي - القاهرة، ط1، 1995م.

- كتاب المنذر، إبراهيم المنذر، مطبعة السلام - بيروت، ط2، 1927م.
- الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط3، 1988م.
- كيلة ودمنة (ترجمة لكتاب الفيلسوف الهندي بيدبا)، ابن المقفع (عبد الله بن المقفع ت 142هـ)، المطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة، ط17، 1937م.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبّي، أبو العلاء المعري، تح: محمد سعيد المولوي، ط1، 2008 م.
- لباب الآداب، أسامة بن منقذ (أبو المظفر أسامة بن مرشد بن علي ت 584هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة- القاهرة، ط2، 1987م.
- لباب الآداب، الثعالبي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1997م.
- لحن العامة، السجستاني (سهل بن محمد بن عثمان ت 255هـ)، تح: د.فايزة عباس حميدي، مجلة قطر الندى، العدد الخامس.
- اللزوميات، أبو العلاء المعري، تح: أمين عبد العزيز الخانجي، مكتبة الهلال - بيروت، مكتبة الخانجي - القاهرة، د.ط، 1924م.
- لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد ت 711هـ)، دار صادر - بيروت، ط2، د.ت.
- لغة الجرائد، إبراهيم اليازجي، مطبعة مطر - مصر، ط1، د.ت.
- اللمع في العربية، ابن جني، تح: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي - عمان، د.ط، 1988م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير (نصر الله بن محمد ت 637هـ)، تح: د. أحمد الحوفي، و.د. بدوي طبانه، دار النهضة - القاهرة، د.ط، د.ت.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، الراغب الأصفهاني، شركة الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط1، 1999م.
- محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة، محمد علي النجار، معهد الدراسات العربية العالية - جامعة الدول العربية، د.ط، 1960م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح إسماعيل شبلي، ط2، 1996م.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل ت 458هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 2000م.

نظرات فيما عدُّ من أخطاء الخاصّة في كتاب (شموس العرفان بلغة القرآن).....(47)

-
- مختار الصحاح، الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ت 666هـ)، مكتبة لبنان - بيروت، د.ط، 1989م.
 - المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي (أبو عبد الله محمد بن أحمد ت 577هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط1، 2003م.
 - مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها، صلاح الدين الزعبلوي، دار المجد - دمشق، د.ط، 1989م.
 - المزهري في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911هـ)، تح: محمد أحمد جاد المولى، وآخرين، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط3، د.ت.
 - المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي ت 769هـ)، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر - دمشق، دار المدني، جدة، ط1، 1985م.
 - المستدرك على تذكرة الكاتب للناقد أسعد داغر - دراسة ومعجم، د. مجيد خير الله الزامل، دار كنوز المعرفة - الأردن، ط1، 2019م.
 - المستدرك على معجماتها، د. خليل بنيان الحسون، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 2008م
 - مصارع العشاق، أبو محمد البغدادي (جعفر بن احمد بن الحسين ت 500هـ)، دار صادر - بيروت، د.ط، د.ت.
 - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي (أحمد بن محمد بن علي ت 770هـ)، دار المعارف - القاهرة، ط2، 1977م.
 - معجم أخطاء الكتاب، صلاح الدين الزعبلوي، دار الثقافة والتراث - دمشق، ط1، 2006م.
 - معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان - بيروت، ط2، 1973م.
 - معجم أوهام الحريري في درة الغواص، د. مجيد خير الله الزامل، كنوز المعرفة - الأردن، ط1، 2020م.
 - معجم الشعراء، المرزباني (أبو عبيد الله محمد بن عمران ت 384 هـ)، تح: د. ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1982 م.
 - معجم تصحيح التصحيح، د. أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط1، 2012م.
 - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، مكتبة الشروق الدولية - القاهرة، ط4، 2004م.
 - مقامات الحريري، الحريري، مطبعة المعارف - بيروت، د.ط، 1872م.

- مقامات بديع الزمان الهمذاني، الهمذاني (أبو الفضل أحمد بن الحسين بن يحيى ت 398هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، د.ط، 1923م.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الأمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر ت 370هـ)، تح: د.عبد الله حمد محارب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1، 1990م.
- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، التتوخي (أبو علي المحسن بن علي ت 384هـ)، تح: عبود الشالحي، دار صادر - بيروت، ط2، 1995م.
- نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب، ابن سعيد الأندلسي (أبو الحسن علي بن موسى ت 658هـ)، تح: د.نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى - عمان - الأردن، د.ط، د.ت.
- نظرات في اللغة والأدب، مصطفى الغلاييني، مطبعة وزنكوغراف طباره - بيروت، د.ط، 1927م.
- النغم الشجي في أغلاط الشيخ اليازجي (مخطوطة)، الأب أنستاس الكرمل، مكتب المخطوطات في المتحف العراقي - بغداد، رقم المخطوطة: 1503.
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، التلمساني (أحمد بن محمد ت 1041هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، د.ط، 1968م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد ت 606هـ)، تح: ظاهر أحمد الراوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، د.ط، د.ت.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس بن ثابت ت 215هـ)، تح: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق - بيروت، ط1، 1981م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1998م.